التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2007

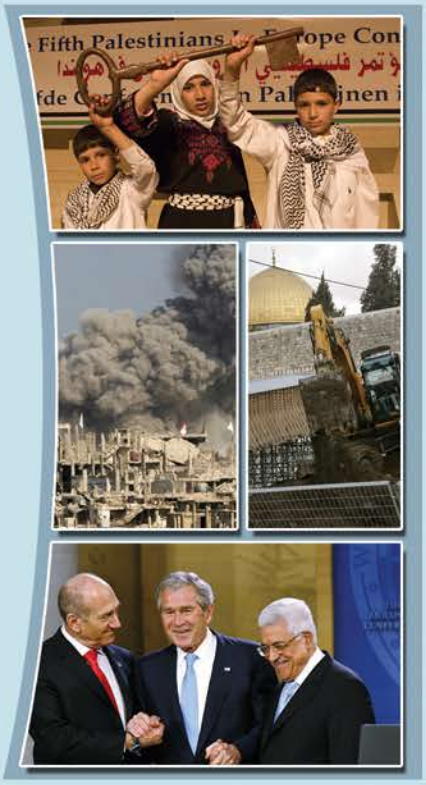

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الرابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

كانت سنة 2007 كسابقاتها من السنوات، بشكل عام، في تفاعل العالم الإسلامي مع القضية الفلسطينية. ولم توفر الظروف الذاتية والموضوعية للبلدان الإسلامية ما يمكِّن من إحداث تغييرات ذات مغزى طوال سنة 2007. وأسهم الوضع الفلسطيني المنقسم والمتردي في إضعاف إمكانات الدعم الرسمي والشعبي للعالم الإسلامي.

ولأنه يصعب دراسة مواقف كل بلدان العالم الإسلامي، فقد تمّ استخدام أسلوب "دراسة الحالة Case Study" لكل من تركيا وإيران بحيث يتّم استعراضها بشكل مفصل. وفي الوقت نفسه لم يغفل الفصل استعراض مواقف منظمة المؤتمر الإسلامي وباكستان وإندونيسيا وغيرها استكمالاً للصورة العامة.

أولاً: منظمة المؤتمر الإسلامي

شكلت القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة محور اهتمام منظمة المؤتمر الإسلامي منذ إنشائها. ولعل ذلك يتسق مع حقيقة نشأة المنظمة، التي جاءت كردّ فعل إسلامي لمحاولة إحراق المسجد الأقصى في 1969/8/21.

تضمن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي هدفاً رئيسياً تمثل في "دعم كفاح الشعب الفلسطيني... وتمكينه من الحصول على حقوقه غير قابلة للتصرف". ولعل ذلك يعكس الأهمية التي توليها المنظمة للقضية الفلسطينية على المستوى النظري.

لا يبدو أن أداء منظمة المؤتمر الإسلامي في سنة 2007 قد اختلف عما كان عليه في السنوات السابقة؛ فقد استمرت المنظمة في إطلاق تصريحات الشجب والاستنكار للممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني. كما لم تتمكن المنظمة من رأب الصدع في البيت الفلسطيني، الذي كاد أن يقع في حربٍ أهلية طاحنة، على الرغم من المحاولات الحثيثة التي قام بها أمين عام المنظمة أكمل الدين إحسان أوغلو Ekmeleddin Ihsanoglu للتخفيف من حدة الصدام بين حركتي فتح وحماس. فقد سعت منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تقريب وجهات النظر بين قطبي السلطة الفلسطينية؛ حيث أجرى وفد المنظمة برئاسة السفير مهدي فتح الله في منتصف كانون الثاني / يناير 2007، سلسلة لقاءات في رام الله ودمشق، التقى خلالها كلاً من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وممثل الرئاسة الفلسطينية روحي فتوح، ورئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية؛

وأتت زيارة الوفد استكمالاً لزيارة إحسان أوغلو، التي قام بها لكل من دمشق ورام الله وغزة[1]. والتي دعا خلالها الفلسطينيين إلى تجنب الاقتتال، واحترام حرمة الدم الفلسطيني، والعودة إلى الحوار من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية. كما دعا إلى تنفيذ الاتفاق الذي وقِّع برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي في 2006/12/19، والقاضي بوقف الاقتتال الفلسطيني الداخلي[2]، مؤكداً على "أهمية توحيد الصفّ الفلسطيني، وأن تَنْصبَّ جميع الجهود الفلسطينية نحو فكّ الحصار الدولي عن الشعب الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني"[3].

وبعد نجاح المملكة العربية السعودية (الدولة المضيفة لمنظمة المؤتمر الإسلامي)، في توقيع اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس في 2007/2/8، أصدر أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي إحسان أوغلو، بياناً رحب فيه بالاتفاق الذي توصلت إليه الحركتان، وأعرب عن ثقته بأن يؤدي هذا الاتفاق "إلى تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأن يساعد في رفع الحصار الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني، ويمكّنه من صَوْن منجزاته الوطنية وحماية مقدساته، والمضي نحو نيل حقوقه الثابتة في الحرية والاستقلال، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف"[4].

أظهرت منظمة المؤتمر الإسلامي دعمها لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية من خلال حضور أمين عام المنظمة حفلَ أداءِ حكومة الوحدة الوطنية اليمين الدستوري، في 2007/3/17، في قطاع غزة. كما أكد إحسان أوغلو في مؤتمرٍ صحفي عقده عقب الحفل، على دعم منظمة المؤتمر الإسلامي، وتأييدها لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة[5].

على الرغم من تشكيل حكومة وحدة وطنية بمباركة ودعم عربي وإسلامي، إلا أن ذلك لم يسهم بأي شكل من الأشكال في انفراج الوضع الفلسطيني، سواء على الصعيد الأمني أم على الصعيد السياسي؛ فقد عادت الإشكالات الأمنية في الساحة الفلسطينية بشكل أكثر حدة مما كانت عليه قبل تشكيل حكومة الوحدة، وهو ما دعا إحسان أوغلو إلى إبداء استعداده للعودة إلى رام الله وغزة، لحلّ الخلاف بين فتح وحماس[6]، إلا أن ذلك لم يَحُل دون استمرار الاقتتال الفلسطيني الداخلي إلى أن حسمت حركة حماس الأمر عسكرياً، من خلال سيطرتها على قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007.

وعلى ضوء الأحداث الدامية في قطاع غزة، سجلت منظمة المؤتمر الإسلامي موقفاً كان أقرب إلى مواقف النظام العربي الرسمي والسلطة الوطنية الفلسطينية؛ ففي 2007/6/20 عقدت لجنة فلسطين المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، اجتماعاً برئاسة أكمل الدين إحسان أوغلو، وأدانت فيه ما أسمته "كافة الأعمال الإجرامية" التي ارتكبت في قطاع غزة، وطالبت اللجنة بعودة الوضع

إلى ما كان عليه قبل الأحداث. ومما يشير إلى عدم توازن موقف المنظمة أنها في الوقت الذي أدانت فيه "الأعمال الإجرامية" في قطاع غزة تغافلت عن ذكر ما كان يحدث في الضفة الغربية. وفي السياق نفسه أكدت المنظمة على "احترام الشرعية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، واحترام المؤسسات المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية"[7]. وأغفلت شرعية المجلس التشريعي، الذي هو جزء لا يتجزأ من النظام السياسي في السلطة الفلسطينية، وصاحب الشرعية الانتخابية الحرة النزيهة بشهادة المجتمع الدولي. ولعل هذا الأمر هو ما دفع إحسان أوغلو في وقت لاحق، إلى إعادة توضيح موقف المنظمة بقوله: إن المنظمة تدين "كل أعمال العنف التي وقعت في غزة والضفة". وقال أيضاً: "نحن ضدّ كل الأعمال الإجرامية سواء كان مصدرها حماس أو فتح، لأن حماس لم ترتكب هذه الأعمال وحدها، فثمة أناس من فتح وفصائل أخرى"[8].

ومن جهة أخرى عدّت منظمة المؤتمر الإسلامي قرار الحكومة الإسرائيلية باعتبار قطاع غزة "كياناً معادياً"، على إثر سيطرة حركة حماس على القطاع، "عقاباً جماعياً"؛ حيث قال الأمين العام للمنظمة أكمل الدين إحسان أوغلو في بيان صحفي، إن "هذا القرار قمعي، والإجراءات الإسرائيلية المترتبة عنه تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وعقاباً جماعياً، وإمعاناً في العدوان ضدّ الشعب الفلسطيني". كما حذر من عواقب هذا القرار، وناشد القوى والفصائل الفلسطينية "العودة إلى الحوار الوطني، وتوحيد الصفّ لمواجهة هذا القرار والعدوان الإسرائيلي المستمر ضدّ الشعب الفلسطيني"[9].

أما في ما يخصّ الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني فلم نلحظ خلال سنة 2007 قيام المنظمة أو الدول المشاركة فيها بأي خطوة عملية لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، في المقابل لم تكد حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض تتولى مهامها حتى قام البنك الإسلامي للتنمية، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع حكومة الطوارئ في رام الله، بتقديم تمويل برنامج دعم اقتصادي بقيمة 30 مليون دولار، تمّ الإعلان عن انطلاقه في 2007/8/9[10]؛ كما شاركت المنظمة في مؤتمر السلام، الذي عقد في أنابوليس في 2007/11/27، وأعلنت دعمها للموقف الفلسطيني الممثل برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وهو ما يُعبِّر بشكل أو بآخر عن أن المنظمة سايرت التوجه العام للدول الأعضاء، بدعم سلطة الرئيس عباس، ومقاطعة حكومة هنية في قطاع غزة.

أما على صعيد الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات ومحاولات التهويد التي استمرت بها "إسرائيل" في سنة 2007، فقد وقفت المنظمة موقفاً لا يختلف كثيراً عن الموقف السياسي العام للدول العربية والإسلامية؛ الذي انحصر في الشجب والاستنكار. وعلى الرغم من قيام "إسرائيل"

في شباط/ فبراير 2007 بهدم جسر باب المغاربة التاريخي، إلا أن ردة فعل المنظمة لم تكن على مستوى الحدث، فقد اقتصرت التصريحات الصادرة عن المنظمة على التحذير من عواقب المساس بالمسجد الأقصى، والتهديد بقطع أو تجميد العلاقات مع "إسرائيل"، كما دعت المنظمة إلى اتحاد المسلمين "بدون عنف" ضدّ الإجراءات الإسرائيلية[11]. وفي 2007/2/22 عقد وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعاً طارئاً؛ حيث طالب الوزراء في بيانهم الختامي مجلس الأمن بالتدخل الفوري، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايته، وإلزام "إسرائيل" بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس[12].

◆ ◆ ◆

أما على الصعيد الاقتصادي؛ فقد بقيت تركيا، تتصدر قائمة الدول الإسلامية التي لها علاقات اقتصادية مع "إسرائيل"؛ حيث سجلت سنة 2007 ارتفعاً ملحوظاً في قيمة التبادل التجاري بين البلدين؛ فقد بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا خلال سنة 2007 ما مجموعه ملياراً و221.9 مليون دولار مقارنة بـ 821.2 مليون دولار سنة 2006. كما بلغت قيمة الواردات الإسرائيلية من تركيا في سنة 2007 ما مجموعه ملياراً و606.9 مليون دولار، مقارنة بمليار و272.7 مليون دولار سنة 2006. كما سجلت نيجيريا ارتفاعاً في قيمة الصادرات الإسرائيلية إليها، ففي حين لم تتعدَّ قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى نيجيريا سنة 2006 الـ 78 مليون دولار، فإنها قد ارتفعت في سنة 2007 إلى 206.9 مليون دولار. أما بالنسبة لكل من ماليزيا وإندونيسيا، فقد شهد معدل التبادل التجاري مع "إسرائيل" في سنة 2007 لكلا البلدين ارتفاعاً طفيفاً.

أما بالنسبة لبعض الدول الإسلامية، التي تقيم علاقات تجارية مع "إسرائيل" فقد ظلَّت على الوتيرة نفسها تقريباً. والجدول التالي يوضح حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية غير العربية حسب المصادر الإسرائيلية.

جدول 4/1: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2004-2007
(بالمليون دولار)[13]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2007	2006	2005	2004	2007	2006	2005	2004
تركيا	1,221.9	821.2	903.2	813.5	1,606.9	1,272.7	1,221.1	1,166.9
نيجيريا	206.9	78.0	47.4	43.0	0.1	0.2	0.7	0.8
كازاخستان	99.3	64.3	47.9	38.5	3.3	2.2	3.6	0.5
أذربيجان	82.6	28	5.4	5.3	0.2	0.6	0.4	0.1
ماليزيا	70	68.1	130.7	203.7	63.6	53.7	41	32.6
أوزبكستان	25.6	12.2	6.2	9.9	2	1.2	1.3	1.2
إندونيسيا	17.4	12.9	14.1	11.3	89.3	87	43.6	27.4
الكاميرون	8.9	13.6	5.7	4	0.2	0	0	0
ساحل العاج	7.9	8.8	9	10.5	5	2.2	5.5	4.1
السنغال	6.6	5.8	4.5	4.5	0.6	0	0.1	0
تركمانستان	2.2	0.1	2.6	9	0.8	1	1.7	1.6
الغابون	1	1.4	0.8	0	0.2	1.5	1.4	1.8

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2006-2007 (بالمليون دولار)

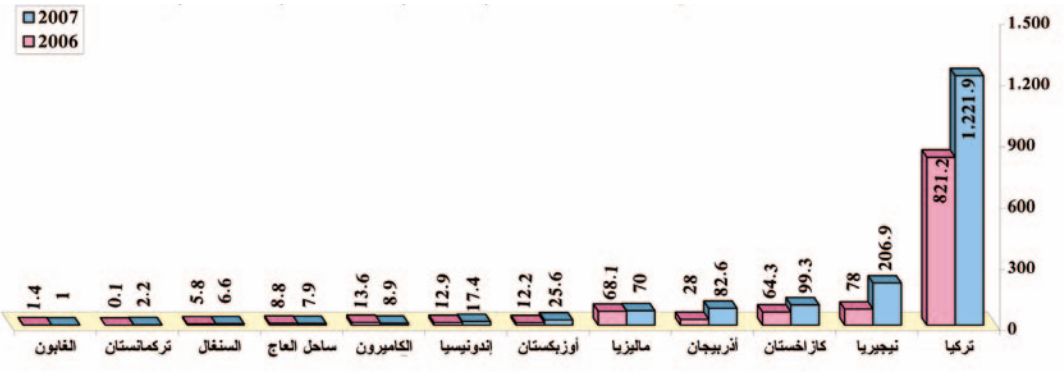

الواردات الإسرائيلية من عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2006-2007 (بالمليون دولار)

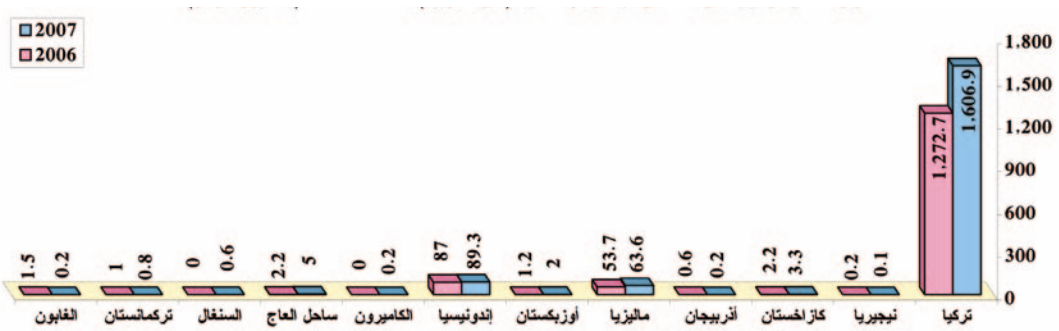

ثانياً: تركيا

كان العام 2006 عام حماس بالنسبة لتركيا. وعانت بسبب ذلك ضغوطاً شديدة من جانب الولايات المتحدة و"إسرائيل" ومُورس ضدّها كل أنواع الابتزاز؛ لتعديل سياستها الفلسطينية القائمة على دعم الحقوق الفلسطينية، وعلى الاعتراف بشرعية التمثيل الفلسطيني، ووحدة الصفّ الداخلي الفلسطيني.

لكن العام 2007 كان عام الاستحقاقات الداخلية التركية، وقد تمثلت بانتخابات رئاسة الجمهورية والانتخابات النيابية، وهي استحقاقات مصيرية لمستقبل مشروع حزب العدالة والتنمية. كما كان عام تصاعد عمليات حزب العمال الكردستاني ضدّ القوات التركية. وبين ضغوط الداخل العلماني- العسكري والخارجي الكردي كانت سياسات حزب العدالة والتنمية الممسك بالحكومة والبرلمان، ثم برئاسة الجمهورية تتلمس أقلّ السبل ضرراً.

من هنا كان عام 2007 عام العودة إلى علاقات "طبيعية" مع "إسرائيل"، وعام عودة التنسيق مع الإدارة الأمريكية وترميم العلاقات التركية – الأمريكية، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على سياسات أنقرة تجاه ملفات أخرى منها الملف الفلسطيني. وقد ساعد على هذا التحوّل أو سهّل له الانقسام الداخلي الذي طبع الساحة الفلسطينية على امتداد العام 2007، ولا سيّما بعد أحداث غزة في منتصف حزيران/ يونيو.

1. زيارة أولمرت إلى أنقرة:

استهل العام 2007 بزيارة قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى أنقرة التقى خلالها كبار المسؤولين. واكتسبت الزيارة التي جرت في 14-2007/2/15 أهمية؛ لأنها جاءت بعد اتفاق مكة بين فتح وحماس، الذي وُقِّع قبل ذلك بأسبوع، وبعد أسابيع قليلة على قيام "إسرائيل" بحفريات تحت المسجد الأقصى.

وكانت الزيارة مناسبة ليدعو رئيس الوزراء التركي نظيره الإسرائيلي إلى الاعتراف بحكومة الوحدة الفلسطينية، التي ستتشكل بموجب اتفاق مكة، وقال له إن العمل فقط مع السلطة الفلسطينية بشخص محمود عباس هو أمر خاطئ ولن يحلّ المشكلة؛ فهناك انتخابات أسفرت عن نتائج واضحة، بل إن رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan قال إن في نيته دعوة حكومة الوحدة الفلسطينية الجديدة فور تشكلها إلى أنقرة. أما أولمرت فقد ردّ بأن "إسرائيل" لن تتفاوض مع حماس، ما لم تعترف بـ"إسرائيل" وتنبذ العنف.

وكانت حفريات الأقصى نقطة أساسية في المحادثات الثنائية، وقد اقترح أردوغان على أولمرت إرسال لجنة فنية من تركيا للتأكد مما إذا كانت الحفريات تمسّ بالمواقع والآثار الإسلامية أم لا. وقال أردوغان إنه لن يطمئن إلى ما قاله أولمرت، وإلى الصور التي تعرضها "إسرائيل"، ما لم يرَ

بعينيه حقيقة ما يحدث؛ وبعد ذلك يمكنه أن يُصرّح. وكانت النتيجة موافقة أولمرت على إرسال مثل هذه اللجنة؛ لأن ليس لديه شيء يخفيه كما قال.

وكان لافتاً تركيز وزير الخارجية التركية، عبد الله غول Abdullah Gul، على مسألة مشروع الإبادة الأرمنية التي يريد اللوبي الأرمني تمريره في الكونجرس الأمريكي، وقول غول لأولمرت إن موقف اللوبي اليهودي مصيري، وننتظر من "إسرائيل" أن تظهر صداقتها لتركيا عبر خطوات ملموسة. فطلب منه أولمرت ألا تكون تركيا قلقة، ووعده بأنه سيقوم بما يلزم لمنع تمرير المشروع في الكونجرس.

وعبّر أولمرت عن سروره الكبير بالزيارة وقال: إذا سألتم قبل عشر سنوات عما إذا كان ممكناً إقامة علاقات وثيقة بين زعيم حزب إسلامي في تركيا، مع زعيم يهودي لحزب يمين المركز في "إسرائيل"، لكان الجواب أنه غير ممكن؛ لأن الاختلافات كبيرة وكثيرة. ووصف أولمرت دور تركيا الشرق أوسطي بـ"المقرِّب". وقال إن تركيا ستواصل جهودها للإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط.

وكان أولمرت واضحاً بعد لقائه أردوغان في تعبيره عن رغبة "إسرائيل" أن ترى تركيا البلد المسلم وسيطاً بينها وبين الدول المسلمة، التي ليست لها علاقات مع "إسرائيل". وقال أولمرت إن لتركيا دوراً مهماً لتغيير مواقف القوى الراديكالية في المنطقة، وذلك في إشارة إلى حماس وسورية.

ومن ملاحظات الزيارة أن أردوغان تبسّم عندما ذكر أولمرت أن القدس هي عاصمة "إسرائيل"، في إشارة إلى اعتراض تركيا على هذا الكلام، فهي لا تعترف إلا بتل أبيب عاصمة لـ"إسرائيل".

وكان الخلاف واضحاً بين تركيا و"إسرائيل" حول الوضع في العراق وحول إيران على الرغم من قول أولمرت إن التعاون بين تركيا و"إسرائيل" ضدّ حزب العمال الكردستاني مستمر.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد ذكر أولمرت أنه يريد زيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل"، البالغ حوالي المليارين و830 مليون دولار. كما ذكر أن حوالي 152 شركة إسرائيلية تعمل في تركيا، وتضخّ مليارات الدولارات للناتج القومي التركي، ودعا أولمرت إلى زيادة عدد السائحين الأتراك إلى "إسرائيل".

ومن مجمل تصريحات أولمرت في أثناء الزيارة، كان من الواضح، الرغبة الإسرائيلية الشديدة في كسب ود المسؤولين الأتراك وقلوبهم، وكذلك الرأي العام التركي، وخصوصاً عندما قال أولمرت إن أمرين مشتركين بيني وبين أردوغان: الأول أننا كنا رئيسي بلديتين لإسطنبول والقدس، والثاني أننا كنا لاعبي كرة قدم![14].

2. حفريات الأقصى واللجنة التركية:

عُدّت موافقة أولمرت على إرسال تركيا لجنة لتقصي الحقائق حول الحفريات تحت المسجد الأقصى عند باب المغاربة، والتي باشرت "إسرائيل" بها في مطلع شباط/ فبراير 2007 بذريعة إقامة جسر يصل إلى المسجد الأقصى مكان الجسر المتداعي الحالي، إنجازاً لتركيا وهزيمة لـ"إسرائيل" قابلتها أصوات منتقدة في "إسرائيل". فمنافسو أولمرت في حزب الليكود وصفوا موافقة أولمرت بأنها بيع لحقوق "إسرائيل"، ووصفها سيلفان شالوم Silvan Shalom بأنها خطوة حمقاء؛ حتى النائب العربي في البرلمان الإسرائيلي طَالِب الصّانِع تساءل عن علاقة تركيا بالأمر.

وكانت قد سرت أنباء في الصحافة الإسرائيلية أن لجنة الفحص ستكون برئاسة مستشار أردوغان أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu، "المقرب من حماس" وفق هذه الصحافة. لكن الخارجية التركية نفت ذلك، وقالت إن اللجنة ستكون برئاسة سفير تركيا في "إسرائيل" نامق طان Namık Tan[15].

وباشرت اللجنة التركية عملها في أواخر آذار/ مارس 2007. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر صدر تقريرها، وتمّ توزيعه على عدد من المشاركين في مؤتمر القدس الذي عُقد في إسطنبول في منتصف ذلك الشهر؛ حيث أبلغهم مستشار أردوغان بأن نسخاً من التقرير أُرسلت إلى عدد من الجهات المعنية في "إسرائيل" والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي... وغيرها. ولكن يظهر أنه لم يتمّ نشر التقرير على نطاق واسع. وقد نشرت بعض المواقع الإعلامية الفلسطينية أجزاء منه تسربت إليها. وقد لاحظ كثيرون أن التقرير يوجه نقداً شديداً لـ"إسرائيل"، ولكن أنقرة لم تكن ترغب بإثارة ضجة إعلامية حوله، حتى لا يؤثر على علاقاتها المتحسنة مع "إسرائيل".

ومن خلال ما نشر من التقرير؛ فإن الحفريات الإسرائيلية غير مقبولة وفق المعايير القانونية والعلمية، وأن الحفريات ترمي إلى ما هو أبعد من الغايات العلمية. ويرى التقرير أيضاً أنه حتى وإن لم تكن هناك عملية حفر فعلي في المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة، إلا أن هناك دلالات واضحة تعطي الانطباع بأن القيام بعمليات الحفر تحت المسجد الأقصى من قِبَل المؤسسة الإسرائيلية ما هي إلاّ مسألة وقت.

وأفاد التقرير التركي بأن الحفريات الأثرية في طريق باب المغاربة، والتي تمسّ بآثار من الفترات الأموية والأيوبية والمملوكية والعثمانية، يجب أن تتوقف فوراً. ويرى التقرير في أعمال الحفريات وشقّ الأنفاق واستخراج الأتربة بكميات ضخمة، التي اطلعت عليه اللجنة على طول الجدار الغربي للمسجد الأقصى، أنها تعطي انطباعاً بوجود تدخّلٍ على نطاق واسع وفي العمق، وأن هذا التدخل يرمي إلى ما هو أبعد من الأهداف العلمية، حتى وإن لم يكن هناك حفريات باتجاه المسجد الأقصى

بحسب التقرير التركي. كما يدرك التقرير أن النشاطات الحاصلة من قِبَل المؤسسة الإسرائيلية هي جزء من مجهود مُعدٌّ سلفاً ويطبق منهجياً؛ من أجل تدمير موجودات أثرية، تعود إلى الفترات الأيوبية والمملوكية والعثمانية.

وينتقد التقرير أيضاً جهود الإعلام الإسرائيلي فيما يخصّ الحفريات، والتي ادعت أن ما تمّ إزالته ما هو إلا حصى وتراب؛ فالتقرير التركي يفيد أنه بالإضافة إلى التراب والحصى دمرت الحفريات الآثار، وهي آخر ما تبقى من التاريخ الإسلامي في ساحة حائط البراق للمسجد الأقصى.

كما يشير التقرير أيضاً إلى وجود لافتات كتبت باللغة العبرية مثل "أقرب نقطة إلى قدس الأقداس"، والتي تقع عند بعض مواقع شقّ الأنفاق والحفريات على طول الجدار الغربي للمسجد الأقصى. وقال التقرير إن هذه اللافتات تعطي انطباعاً بأن المسألة مسألة وقت فقط، قبل أن تجري حفريات تحت المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة، مسببة القلق لجميع البلدان الإسلامية، خصوصاً الفلسطينيين.

ويعطي التقرير أيضاً معلومات مفصلة حول البناء المقبب، الذي كشف عن وجوده على يد عالم آثار إسرائيلي أسفل طريق باب المغاربة. وقال التقرير إن الميزات الأثرية لهذه الغرف والأقواس تشير إلى أن هذه بقايا المدرسة الأفضلية، المؤلفة من طابقين، والتي بنيت عام 1196، وإلى الشمال من الطريق بالقرب من الجدار الغربي ما يزال محراب مسجد المدرسة الأفضلية قائماً حتى اليوم، لكن بعض الصدوع تشكلت على الجدران المحيطة بالمحراب، وأرضية المحراب مجوفة في بعض أجزائها وتركت غير محفوظة. وفي الاستنتاجات يخلص التقرير إلى أن الأجزاء التي سلمت من الهدم من المدرسة الأفضلية يجب أن تدعم وتحفظ[16].

3. الغارة الإسرائيلية على سورية:

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية المتحسنة محطة كادت تطيح بهذا التحسن، عندما شنت الطائرات الإسرائيلية غارة على سورية في 2007/9/6. ففي هذا التاريخ قامت الطائرات الإسرائيلية بغارة على منشأة سورية في دير الزور، من دون أن يتضح الهدف، الذي تباينت المعلومات حوله ما بين مصنع للأسمدة وبين نواة منشأة نووية.

غير أن الأهم ما رشح من معلومات حول استخدام الطائرات الإسرائيلية في أثناء قدومها إلى سورية، من جهة الغرب فوق لواء الإسكندرونة، للمجال الجوي التركي ذهاباً وإياباً في طريقها إلى الموقع المستهدف. وقد ألقت الطائرات الإسرائيلية خزاني وقود داخل الأراضي التركية، وهو ما أثار علامات استفهام كبيرة وكثيرة حول دور تركيا في هذه العملية، وقد ساعد الصمت التركي اللاحق على بروز هذه الأسئلة. واكتفى الرئيس التركي عبد الله غول الذي كان قد انتخب قبل الغارة بأيام

باعتبار الغارة "خطأ كبيراً". وقد قدمت "إسرائيل" لاحقاً اعتذاراً عن انتهاك الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي التركي وفي 2007/10/6 رأى غول أن المسألة "انتهت" وأن تركيا لم تكن على علم مسبق بالانتهاك الليلي للطائرات الإسرائيلية. ولا شكّ أن هذه العملية أثارت من جديد طبيعة التعاون العسكري بين تركيا و"إسرائيل" وحدوده، لا سيّما أن الطرفين يجريان من وقت لآخر مناورات جوية وبرية مشتركة في قلب الأناضول؛ مما يسهّل على الطائرات الإسرائيلية استخدام الأراضي التركية في أي عدوان على سورية، وهو ما حصل في 2007/9/6.

4. زيارة بيريز إلى أنقرة:

مثّلت زيارة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز إلى أنقرة بين 11 و2007/11/13 ولقاؤه الثلاثي مع الرئيس التركي عبد الله غول، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ذروة في العلاقات التركية الإسرائيلية المتنامية، أو العائدة إلى سابق عهدها من الانسجام.

وقد استبق بيريز وصوله بالإشادة بدور تركيا "المهم جداً" في عملية السلام[17]، وقال إن تركيا تشكل نموذجاً في المنطقة وفي العالم الإسلامي. ووصف تركيا بأنها قوة اقتصادية وقوة عسكرية، كما أنها نموذج للجمع بين الإسلام والحداثة، وهي بلد نموذج للجمع بين الإيمان بالله واستخدام الكومبيوتر!.

وقال إن تركيا كقوة عسكرية أولاً ثم سياسية واقتصادية كان لها تأثير منذ مطلع التسعينيات في موازين القوى في المنطقة. ويرفض بيريز القول بأن العلاقات التركية – الإسرائيلية قد تراجعت في عهد حزب العدالة والتنمية وقال: "الحكومة في تركيا تغيرت، لكن العلاقات الثنائية لم تتغير. ولم تتغير أسس العلاقات. هذا يظهر عمق العلاقات بيننا".

وأشاد بيريز برؤية الرئيس التركي الراحل تورجوت أوزال Turgut Ozal، الذي سأله الصحافيون مرة عن سبب اهتمامه الشديد بقضايا الشرق الأوسط المعقدة فأجابهم: "يجب أن نعرف جيداً هذه القضية، وهو أنه إذا دعينا في يوم ما إلى مائدة غداء هل سنكون في عداد قائمة المدعوين، أم في عداد قائمة الطعام".

وشنّ بيريز هجوماً على القوى "المتطرفة" مثل حزب الله وحماس وإيران. ووصف بيريز اللقاء الثلاثي مع غول وعباس بأنه فرصة للسلام في الشرق الأوسط.

وبعد لقائه مع الرئيس غول أغدق بيريز المديح لتركيا بوصفه إياها "بالصقر الطائر تصفق إلى الأمام بجناح وتوازن حركتها بالجناح الآخر. هذا شيء جيد جداً"[18]. وقال إن "إسرائيل" بالذات هي التي طلبت مشاركة تركيا في مؤتمر أنابوليس. بل إن جريدة زمان الإسلامية Today's Zaman في 2007/11/15 قالت إن شمعون بيريز وإيهود أولمرت، هما اللذان فتحا باب مشاركة تركيا في مؤتمر أنابوليس!.

في المقابل كان عبد الله غول يقول لصحف إسرائيلية إن التشبيه بين عملية تركية ضدّ شمال العراق وعمليات "إسرائيل" ضدّ حزب الله في لبنان وحركة حماس في قطاع غزة غير سليم؛ "فنحن لا نحتل أرضاً؛ لكن هذا لا يعني أننا نؤيد عمليات العنف أو الهجمات على إسرائيل، بما فيها إطلاق صواريخ القسام. وكل دولة لها الحق في أن تدافع عن نفسها، ولكن ضمن القانون الدولي".

وكانت ذروة زيارة بيريز إلى أنقرة هي لقاؤه مع عباس برعاية الرئيس التركي عبد الله غول، في مشهد مستنسخ، حتى في تفاصيل تشابك الأيدي، عن لقاء مناحيم بيغن Menachem Begin وأنور السادات برعاية جيمي كارتر Jimmy Carter في كامب ديفيد Camp David سنة 1978.

واستتبع اللقاء بإلقاء بيريز وعباس كلمتين على التوالي في البرلمان التركي، في 13 من تشرين الثاني/ نوفمبر، في مشهد فريد من نوعه وصفته الصحف التركية بـ"اللقاء التاريخي". وكانت المرة الأولى التي يلقي فيها مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى خطاباً أمام برلمان دولة مسلمة!.

وكانت فرصة ذهبية أمام بيريز ليُظهِر أمام الرأي العام التركي والعالم وجهاً "مسالماً ووديعاً"، على الرغم من اشتهاره في تركيا بأنه قاتل الأطفال في قانا، مثل شهرة أريل شارون في الإعلام التركي بصفة "جزّار صبرا وشاتيلا". ولعل اللافت في كلمة بيريز أمام البرلمان التركي أنه استشهد بأبيات للشاعر التركي الراحل جهيد صدقي طرانجي Cahit Sıtkı Tarancı حول الحب والسلام والوطن وما إلى ذلك![19].

وقد أجمعت الصحف التركية على أن انعقاد اللقاء الثلاثي، وبمبادرة من أنقرة وعلى أرضها، عزز مكانة تركيا كبلد تحتاجه جميع الأطراف وكلاعب أساسي في تطورات الشرق الأوسط، يسعى لأن يكون أيضاً الضلع الرابع في مثلث "الاعتدال" السعودي المصري الأردني!. وتحدث طه أقيول Taha Akyol في جريدة ميلّيت Milliyet newspaper قائلاً إنه بقدر ما تقوم تركيا بدور مؤثر في تطورات الشرق الأوسط تعزز أمنها وتحصّن مستقبلها. لقد تحوّلت تركيا إلى نقطة تقاطع الغرب والشرق، ولقاء بيريز – أبي مازن هو النموذج الأهم على هذا الدور المتصاعد. لكن الاكتفاء بدعوة تركيا إلى مؤتمر أنابوليس لا يكفي؛ فتركيا تسعى لتكون الضلع الرابع في مثلث "السعودية والأردن ومصر"، وهذا هو الهدف الرسمي غير المعلن. والاهتمام الزائد بزيارة الملك السعودي إلى أنقرة، قبل يومين فقط من وصول بيريز، وتجاوز غول الأعراف والتقاليد والذهاب لاستقباله في المطار، والمشاركة باجتماع عمل معه ومع أردوغان في الفندق حيث يقيم، وليس في مقرّ رئاسي رسمي، تأتي في هذا السياق.

ويرى الكاتب فكرت بيلا Fikret Bila، أن الرسالة الأهم من لقاءات أنقرة، هي أن تركيا تريد أن تقول للعالم بأنها صاحبة قدرة على جمع خصوم أعقد نزاع في العالم من أجل الاستقرار والرفاهية في منطقة الشرق الأوسط التي تعدّ تركيا جزءاً منها. والنتيجة الأولى التي حصدتها تركيا هي

دعوتها مباشرة بعد لقاءات أنقرة للمشاركة في مؤتمر أنابوليس.

ورأى المعلق التركي سامي كوهين Sami Kohen أن لقاء أنقرة نجاح كبير للدبلوماسية التركية، وكان واضحاً أن تركيا قدمت دعمها لمحمود عباس سياسياً واقتصادياً، مع إنشاء المنطقة الصناعية في الضفة وليس في غزة. وأشار إلى "الميزان الدقيق" لحكومة أردوغان، بعدما كانت قد دعت في وقت سابق خالد مشعل إلى أنقرة.

وحذّر جنكيز تشاندار Janqiz Chandar من أن السرور الكبير من "حفل" أنقره لا يجب أن يحجب حقيقة أن احتمال فشل أنابوليس وانفجار الوضع، قائم تماماً، كما كان الوضع عليه بعد محادثات كامب ديفيد سنة 2000 بين ياسر عرفات وإيهود باراك، عندما انفجرت الانتفاضة الثانية. وما حصل من انفجار بعد اتفاق مكة الأخير بين حماس وفتح خصوصاً، مرجعه إلى أن أبا مازن لا يسيطر على غزة. وتساءل تشاندار هل تقوم أنقره بوساطة صامتة بين فتح وحماس؟.

ويخلص إبراهيم قره غولIbrahim Karagul في جريدة يني شفق Yeni Şafak إلى أنه من غير الإنصاف حبس تركيا في الصراع مع حزب العمال الكردستاني، وإن التطورات الأخيرة تؤكد أنه لا يمكن تمرير أي مخطط في المنطقة دون موافقة ومشاركة تركيا، وهي رسالة موجهة خصوصاً إلى أمريكا و"إسرائيل".

وشهدت زيارة بيريز إلى أنقرة حدثاً مهماً آخر، وهو التوقيع على إقامة منطقة صناعية بتمويل تركي في الضفة الغربية، وبتشجيع من عبد الله غول نفسه، وبمبادرة من "ملتقى أنقرة" الذي يرعاه اتحاد الغرف والبورصات في تركيا، الذي كان وراء مبادرة المنطقة الصناعية في إيريز في غزة، والذي دمّرته القوات الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 2006 بعد أسر الجندي جلعاد شاليط.

وذكر رئيس اتحاد الغرف والبورصات رفعت هيسارجي أوغلو Rifat Hisarciklioglu أن "ملتقى أنقرة" قرر أن تقام المنطقة الصناعية المقترحة أولاً في ترقوميا، ثم تقرر أن تقام في جنين. وقال إن الملتقى يسعى لنيل دعم دولي للمشروع. ووصف غول المشروع بأنه يأتي في إطار دعم تركيا الاقتصادي للشعب الفلسطيني، ودعم جهود السلام بين "إسرائيل" والفلسطينيين. ويلحظ المشروع الذي ينعقد تحت شعار "التنمية في خدمة السلام" استخدام ستة آلاف عامل فلسطيني، فيما ستكون منتجاته للتصدير إلى الخارج ومعفاة من الجمارك.

5. مؤتمر أنابوليس:

شاركت تركيا بوزير خارجيتها علي باباجان Ali Babacan في مؤتمر أنابوليس، الذي انعقد في 2007/11/27، إلى جانب أكثر من 40 دولة أخرى. وإذا كانت مشاركة تركيا في أنابوليس من

ثمار لقاء أنقرة الثلاثي؛ فإن التساؤل لدى الكتاب الأتراك كان عن سبب الغبطة التركية بالمشاركة وحماسة باباجان لها. يقول باباجان إن أنابوليس فرصة يجب التقاطها، و"بداية جيدة" لحلّ المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية، وآمل أن ينتهي المؤتمر إلى نتائج ملموسة. وقال إن مشاركة سورية في المؤتمر ما كانت لتتمّ لولا السعي التركي. في المقابل لم تخرج تعليقات الصحف التركية عن إطار اعتبار المؤتمر مجرد استعراض، ومحاولة لتلميع صورة "إسرائيل" وأمريكا، خصوصاً أنه ليس له أي جدول أعمال محدد أو هدف واضح كما تقول الكاتبة في جريدة راديكال Radikal جايدا قاران Ceyda Karan. لكن أخطر ما في المؤتمر، كما تقول الكاتبة، هو أن تُعتبر "إسرائيل" دولة يهودية، وبالتالي سيطلق من الآن فصاعداً لقب "دولة الولايات المتحدة المسيحية"، أو "دولة بولونيا الكاثوليكية"، أو "دولة باكستان الإسلامية".

ويرى الكاتب حسن جمال في جريدة ميلّيت أن مشاركة سورية في المؤتمر في اللحظة الأخيرة، يراد منه تعزيز مشهد العزلة حول إيران، ولكن هذا يطرح سؤالاً عما إذا كان ذلك لعبة من بوش لاستخدام أنابوليس غطاء لضرب إيران.

ودعا جمال إلى سيادة الواقعية بدلاً من التفاؤل، وعلى الجميع أن يكونوا محتاطين فزعيما "إسرائيل" وفلسطين ضعيفان، لكن لا مفرّ من محاولة القيام بشيء ما. وسيكون أنابوليس ناجحاً فيما لو تجددت مفاوضات السلام بين فلسطين و"إسرائيل". ويقول جمال إنه لا داعي لتكرار أن فشل المؤتمر سيؤثر سلباً على تركيا، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية.

ويرى وزير الخارجية السابق ايلتير توركمان İlter Türkmen أن لا أحد يتوقع شيئاً من أنابوليس، بل لا أمل حتى من أي تقدم ما بعد انعقاد المؤتمر. ويرى توركمان أن أحد أوجه مأزق أنابوليس هو إصرار "إسرائيل" على "يهودية الدولة العبرية"، وهو ما يضع سدّاً أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين. كما أن "إسرائيل" وفلسطين تعانيان من انقسامات داخلية كبيرة. وإذ يستعرض توركمان محاولات السلام السابقة والفاشلة، يقول إن الخبر الوحيد الإيجابي كان مشاركة سورية في المؤتمر، وبجهود تركية. فنظراً لأنه لا يمكن أن يحصل سلام من دون سورية؛ فإن مشاركتها قد تكون مساعداً على إيجاد مناخ نفسي مواتٍ، من أجل بذل جهود للسلام ما بعد انتهاء المؤتمر.

ووصف حاقان البيرق Hakan Albayrak في جريدة يني شفق مؤتمر أنابوليس بـ"الكوميديا". لأن من يرد السلام لا يحقن الفيروس الإسرائيلي ويحرق العراق ويجوّع فلسطين ويوتِّر لبنان. ويقول البيرق: "أما تركيا العظيمة فتكاد تطير من الفرح؛ لأنها دعيت إلى المؤتمر. بحق الله ماذا تفعل تركيا هناك؟ ولماذا يبتهج باباجان؟ وماذا ستقدّم إسرائيل، فيما نصف الشعب الفلسطيني أو أكثر

غير ممثل في المؤتمر؟ إنها كوميديا لن تجد نهايتها إلا في مزبلة التاريخ، وتمنياتنا لباباجان باللهو السعيد".

ويرى عاكف ايمري Akif Emre في الجريدة نفسها أنه ليس من سبب واقعي للأمل من مؤتمر أنابوليس؛ حيث تريد أمريكا تلميع صورتها المتهالكة في العراق عبر مؤتمر عن فلسطين. وتسعى الأنظمة العربية لترميم علاقاتها مع الإدارة الأمريكية، فيما المطلوب ترميمها مع شعوبها. إن الغاية الأساسية للمؤتمر هي تمديد أجل الأزمة ليتسنى لـ"إسرائيل" استكمال مخطط تهويد الضفة الغربية والقدس. أما إشراك سورية في المؤتمر، فيهدف إلى فكّ التحالف الإيراني السوري، وعزل إيران، وبالتالي إن أنابوليس خطوة إضافية على طريق ضرب إيران، وهذا ما يجب أن تراه تركيا.

واختصر النائب السابق رسول طوسون Resul Tosun وصف المؤتمر بالقول إنه لتعويم بوش وأولمرت. ووصف طوسون مشاركة تركيا بأنها الأولى التي تعيدها لاعباً في الشرق الأوسط منذ مئة عام. وإن مجرد مشاركة 40 دولة فيه وصدور وثيقة عنه يعدّ انتصاراً لـ"إسرائيل". ورأى طوسون مطلب "إسرائيل" بأنها دولة لليهود مؤشراً خطيراً ضدّ الحقوق الفلسطينية، وفي حال سجّل المؤتمر هذا الطلب فسيتحول إلى مؤتمر لقطع اللاجئين الفلسطينيين عن وطنهم الأم.

ويرى سامي كوهين في جريدة ميلّيت أن أنابوليس "مجرد أمل". ويتابع كوهين بأنه لا يجب أن ننسى أن المؤتمر في أساسه كان محصوراً بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني والتحضير لبدء مفاوضات جديدة؛ وبالتالي يجب ألا يتوقع الكثير من المؤتمر. لكن مشاركة سورية في المؤتمر وتوجيه الدعوة إليها يعدّ إشارة على تغيير مهم في الموقف الأمريكي. ويمكن القول أيضاً إنه موقف مختلف لسورية عن القوى الراديكالية مثل إيران وحماس[20].

وعلى هامش مؤتمر أنابوليس كان باباجان يبدي عدم ارتياحه لاستبعاد حماس عن عملية التسوية، وقال إنه توجد فلسطين واحدة، ولا يمكن لفلسطين منقسمة بين فتح وحماس أن تخدم القضية، ولا بدّ من إزالة هذا التقسيم. وفي الحديث نفسه، قال باباجان إن تركيا تريد تأسيس جامعة خاصة على الحدود بين "إسرائيل" والضفة الغربية، يستطيع طلاب فلسطينيون وإسرائيليون الدراسة فيها معاً. وقال إنه نال موافقة "إسرائيل"، والاهتمام الآن انتقل إلى كيفية تطبيق ذلك[21].

تبعت مشاركةُ تركيا في أنابوليس، بعد لقاء أنقرة الثلاثي، بمشاركة تركيا في مؤتمر المانحين للشعب الفلسطيني في باريس، في 2007/12/17، وقررت فيه تركيا تقديم مساعدة بقيمة 50 مليون دولار للشعب الفلسطيني، علماً بأن مؤتمر باريس نُظِر إليه على أنه خطوة أخرى في سبيل دعم سلطة محمود عباس وإضعاف حركة حماس.

وكان اللقاء المفصلي بين أردوغان والرئيس الأمريكي جورج بوش في 2007/11/5 محطة مهمة في سبيل ترميم العلاقات التركية الأمريكية، من بوابة التعاون الاستخباراتي، وفق ما أُعلن بين البلدين، ضدّ حزب العمال الكردستاني المتواجد في شمال العراق.

والمثير هو ما كشف عنه من تعاون تركي إسرائيلي لتعقب مسلّحي حزب العمال الكردستاني، ولا سيما عبر طائرات هيرون الإسرائيلية التجسسية من دون طيار Heron UAVs.

لكن التعاون التركي مع "إسرائيل" عرف أيضاً في سنة 2007 أبعاداً جديدة في مجالات حيوية أخرى مثل قطاع الطاقة. فبعد محادثات متعددة في الأشهر السابقة، وقَّع، في "إسرائيل"، وزيرُ الطاقة التركي حلمي غولير Hilmi Güler ووزير البُنى التحتية الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة في 2007/10/23، تتضمن مدّ خطّ أنابيب من ميناء جيحان عند الإسكندرونة إلى ميناء عسقلان الإسرائيلي على المتوسط، ومنه عبر خطّ الأنابيب الموجود بين عسقلان وإيلات. ويولي الطرفان أهمية للموضوع؛ لأنه ينقل الغاز والنفط من إيلات إلى الشرق الأقصى ومنها إلى اليابان!. وقال وزير البُنى التحتية الإسرائيلية بنيامين بن إليعازر إن العلاقات مع تركيا مهمة جداً، وليس فقط العلاقات السياسية. نحن نريد التعاون في مشاريع مشتركة مثل هذه. وربما يتطور المشروع لاحقاً ليتكون من ثلاثة أنابيب؛ واحد للنفط وآخر للغاز وثالث للمياه، وينتظر أن ينتهي العمل بهذه الخطوط خلال ثلاث سنوات. وهذا المشروع سيستفيد منه كذلك الأردن وفلسطين، اللتان تعانيان أيضاً من نقص المياه، كما قال بن إليعازر. وسيكون الخطّ تحت البحر من جيحان إلى عسقلان بطول 610 كم، وسينتهي العمل فيه بحدود سنة 2011[22].

وعلى الرغم من أن البعض رأى في مؤتمر أنابوليس بداية لعملية تسوية جديدة بين "إسرائيل" والفلسطينيين، غير أنه ما كاد أن ينتهي حتى أعلنت "إسرائيل" قراراً بالبدء في توسيع مستوطناتها، وبناء مئات الوحدات السكنية في القدس الشرقية. وقد أثار هذا القرار احتجاجاً تركياً، عبّر عنه الرئيس التركي عبد الله غول بالقول إن القرار الإسرائيلي أصاب الجميع بصدمة. وإذا لم تستغل الفرصة المتاحة للسلام؛ فإن القرار الإسرائيلي سيحمل سلبيات كبيرة. فهو يتعارض مع مقررات أنابوليس، وعلى الجميع دعم جهود السلام. وقد جاء كلام غول بعد لقائه مع الملك الأردني عبد الله الثاني في 2007/12/11[23].

كذلك ندد رئيس الحكومة التركية أردوغان بالحصار الذي فرضته "إسرائيل" على قطاع غزة، في مطلع العام 2008، مشيراً إلى أن فلسطين هي أساساً سجن بسماء مفتوحة، وشعب غزة يواجه مأساة إنسانية. وأنهم في تركيا يواجهون صعوبة كبرى في فهم هذا الوضع[24]. وقال أردوغان أمام كتلة نواب حزب العدالة والتنمية إن "إسرائيل" تعاقب شعباً كاملاً من أجل معاقبة مجموعة بعينها، وتقوم بقصف مكثف للقطاع. وأنه من غير المقبول تَفَهُّم مثل هذه الممارسة بذريعة إطلاق

الصواريخ. وأنه "كلما سألنا الإسرائيليين عن أسباب القصف، الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني بين الحين والآخر، يتعللون بأن هناك صواريخ تقصف من الجانب الفلسطيني. لكن كلما سألنا عن حجم الخسائر الناتجة عن القصف الفلسطيني وعن عدد الضحايا في الجانب الإسرائيلي لا نحصل على جواب"[25].

خلاصة:

بخلاف التوازن، بل حتى الميل إلى الجانب الفلسطيني بكل تياراته خلال سنة 2006، اتسم الموقف التركي خلال سنة 2007 بنوع من "توازن" أكبر، يأخذ بعين الاعتبار تطورات تتصل بالمصالح التركية على الصعيد الخارجي، ومتطلبات استحقاقات داخلية ذات حساسيات متعددة. لذا نجد ما يلي :

1. استمر الموقف التركي الرسمي والشعبي المتضامن والمتعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني، بمعزل عن الصراعات الفلسطينية الداخلية.
2. وقفت تركيا بقوة خلف قيام حكومة وحدة فلسطينية بعد اتفاق مكة. بل ووصفها الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر Ahmet Necdet Sezer بأنها تفتح باب الأمل لمواجهات هموم الشعب الفلسطيني.
3. وَقَعت حكومة حزب العدالة والتنمية في حرج كبير إثر أحداث غزة، التي أدت إلى سيطرة حماس بمفردها على القطاع. وقد نأت حكومة حزب العدالة والتنمية بنفسها عن أي اتصال بحكومة إسماعيل هنية المُقالة.
4. في المقابل استمرت اتصالات أنقرة مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.
5. وعلى الرغم من أن حكومة العدالة والتنمية كانت سبّاقة في خرق العزلة التي حاولت فرضها كل من أمريكا و"إسرائيل" على حركة حماس، إلا أنها كانت متأثرة على ما يبدو بالمواقف السلبية لبعض الدول العربية تجاه حماس، وفضلت مراعاة العلاقات المتحسنة باطراد مع هذه الدول، على مواصلة الاتصالات مع حماس.
6. يبدو أن حكومة العدالة والتنمية لم تُرِد أن تواجه تداعيات مماثلة للغضب الأمريكي والإسرائيلي على استقبال خالد مشعل في شباط/ فبراير 2006، فلم تذهب بعيداً في مساعي التوفيق بين فتح وحماس.
7. أكثر من ذلك، أقدمت أنقرة على خطوة غير مسبوقة، عندما رعى رئيس الجمهورية شخصياً عبد الله غول لقاء ثلاثياً جمعه مع الرئيس الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 في أنقرة، ودعوته لهما لإلقاء خطابين في البرلمان

التركي، ليكون أول مسؤول إسرائيلي يلقي خطاباً في برلمان دولة مسلمة. ومن الواضح أن هذه الخطوة مرتبطة بـ:

أ. حاجة أنقرة لمساعدة الإدارة الأمريكية لمواجهة حزب العمال الكردستاني، الذي ازدادت ضغوطه على تركيا بطريقة أحرجت الحكومة، وفاقمت من ضغوط المؤسسة العسكرية. ورأينا أن التعاون العسكري والاستخباراتي بين أنقرة وواشنطن، وبدء القوات التركية لعمليات قصف جوي لقواعد حزب العمال في شمال العراق، قد جاءت بعد لقاء أنقرة الثلاثي، ومشاركة تركيا في أنابوليس، وأيضاً في اجتماع باريس للقوى المانحة للمساعدات للسلطة الفلسطينية. وبالتالي أتى لقاء أنقرة الثلاثي لتوفير شروط أفضل لنجاح اجتماع أنابوليس، التي كانت واشنطن و"إسرائيل" تراهن عليه كثيراً لاستكمال سياساتهما الشرق أوسطية.

ب. حاجة أنقرة إلى الدعم الإسرائيلي والأمريكي؛ لمنع تمرير مشروع قرار في الكونجرس يعدّ مجازر سنة 1915 ضدّ الأرمن إبادة. وقد حالت بالفعل ضغوط الإدارة الأمريكية دون تمرير المشروع، الذي كان مقرراً له أن يمرّ بعد أيام قليلة على لقاء أنقرة.

ج. تمرير حزب العدالة والتنمية لاستحقاقات داخلية، وكلها حساسة ومنها الانتخابات النيابية، ووصول عبد الله غول للرئاسة في ظلّ دعم واضح من القوى الغربية الأمريكية والأوروبية المعنية باستمرار التجربة المعتدلة لحزب العدالة والتنمية.

وفي ضوء تطورات سنة 2007، وتحولات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، يمكن القول إن تركيا ستواصل مواقفها المبدئية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي سنة 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، وهي ستواصل الاعتراف بالسلطة الوطنية الفلسطينية المتمثلة بمحمود عباس. أما عودة أنقرة للتواصل مع حركة حماس فمرتبط بشكل أساسي بالمدى الذي ستبلغه العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية. ومع أن حكومة حزب العدالة والتنمية سوف تحاول اقتناص أي فرصة لرأب الصدع الداخلي الفلسطيني، وبالتالي إخراج حماس من الحصار، الذي يفرض عليها إلا أنه لا يتوقع أن تبادر أنقرة إلى مساع جدية في الملف الفلسطيني الداخلي، إذا كان ذلك سيؤثر سلباً على مصالح تركية حيوية تتصل بالأمن القومي، ومنها الحاجة لاستمرار التنسيق مع الولايات المتحدة في ملفات متعددة، والتعاون العسكري الاستخباراتي مع "إسرائيل"، ولا سيما في مواجهة حزب العمال الكردستاني، وكذلك الانسجام النسبي مع سياسات عربية معينة لها أيضاً أبعاد اقتصادية استثمارية في الداخل التركي.

أما على الصعيد الشعبي فلا شكّ أن المنظمات التركية غير الحكومية، وكذلك الإعلام والصحافة، فستواصل دعمها غير المحدود للشعب الفلسطيني، بمعزل عن الانقسامات الفلسطينية الداخلية،

وبمعزل عن طبيعة السلطة الحاكمة في أنقرة. وهو ما يقتضي تعزيز التواصل، على المستوى الشعبي، بين الشعبين الفلسطيني والتركي.

ثالثاً: إيران

تفاعلت إيران مثل باقي دول المنطقة مع الأحداث الأبرز فلسطينياً سنة 2007. أي "اتفاق مكة" بين حركتي فتح وحماس، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، إلى انهيار هذا الاتفاق وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وصولاً إلى مؤتمر أنابوليس الذي عُقِد في نهاية سنة 2007، برعاية الولايات المتحدة وشاركت فيه الدول العربية كافة.

كان من الطبيعي تجاه هذه الأحداث المهمة وتداعياتها، أن تنسجم إيران إلى حدّ بعيد مع مواقفها وسياساتها السابقة من حركات المقاومة ضدّ "إسرائيل"، وفي مقدمتها حركة حماس، ومن "عملية السلام" في الشرق الأوسط، التي رفضت طوال السنوات الماضية تأييدها، أو المشاركة فيها، أو الرهان على ما يمكن أن ينتج عنها.

وكان من المتوقع أن تختلف إيران تجاه هذه الأحداث مع كثير من الدول العربية، التي ذهب بعضها إلى اتهام حماس بتقويض اتفاق مكة وبما جرى في غزة، وذهبت جميعاً إلى مؤتمر أنابوليس، الذي رفضته طهران ونددت بانعقاده وحكمت على نتائجه بالفشل. خاصة وأن المؤتمر لم يلتزم جدول أعمال أو مواعيد لتنفيذ ما قد يتفق عليه، أو تعهد "إسرائيل" الانسحاب حتى حدود سنة 1967، كما جاء في مبادرة السلام العربية سنة 2002، التي بات العرب يرونها أساساً لأي حلّ مقبل بينهم وبين "إسرائيل".

1. اتفاق مكة:

أيدت إيران منذ البداية اتفاق مكة، الذي تمّ برعاية سعودية بين حركتي فتح (السلطة الفلسطينية) وحماس. وأيدت كذلك حكومة الوحدة الوطنية التي أعقبت هذا الاتفاق. ولم تكن إيران بهذا الصدد لتختلف عن مواقف معظم الدول العربية، التي رحّبت أيضاً بالاتفاق وبحكومة الوحدة. وكان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، محمد علي حسيني، قد أكّد شعور بلاده بالارتياح؛ لأن الاتفاق يسهم في وضع حدّ للأزمة الداخلية، واصفاً اتفاق مكة بأنه خطوة بناءة[26].

ومع الاشتباكات التي أنذرت بفرط عقد هذا الاتفاق، أوجس الإيرانيون خيفة من تداعياتها، فحذّر مرشد الجمهورية الإسلامية، السيد علي خامنئي، خلال استقبال أمين عام حركة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله شلح، من "فتنة تغيير الصراع الفلسطيني – الصهيوني إلى صراع فلسطيني فلسطيني، معرباً عن أسفه لمقتل الفلسطينيين من أي مجموعة كانت". ونبّه خامنئي إلى "المؤامرة التي تحيكها أمريكا وإسرائيل لزرع الفتنة والشقاق في العالم الإسلامي،" مضيفاً:

"يجب إحباط مؤامرة تثير الفتن من خلال التحلي باليقظة والجهاد والمقاومة بوجه تهديدات العدو وأطماعه"[27]. خصوصاً وأن الإسرائيليين والأمريكيين شعروا بالامتعاض من الاتفاق؛ حيث ذكرت مجلة تايم TIME Magazine على سبيل المثال أن "الاتفاق وتأسيس حكومة وحدة وطنية يقود إلى طريق مسدود بين الإسرائيليين والفلسطينيين"[28].

استمر المسؤولون الإيرانيون في الدعوة إلى الوحدة ووقف الاقتتال. فدعا الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني Hashemi Rafsanjani الأطراف المتنازعة من الفلسطينيين إلى توجيه أسلحتهم ضدّ "إسرائيل"[29].

ولم تقتصر خشية طهران مما يحصل في غزة على مجرد الإدانة أو الاستنكار، بل أبدت استعدادها، كما قال الناطق باسم الخارجية الإيرانية "للتشاور مع دول المنطقة، وخصوصاً السعودية وسورية ومصر، داعياً الجماعات الفلسطينية إلى التوحد وقتال العدو الصهيوني واحترام نتائج الانتخابات الديموقراطية". واتهم أيادٍ خفية بالعمل على زيادة التوتر في المنطقة، من خلال عدم التعاون مع حكومة الوحدة الوطنية، وعدم الاستجابة لمطالب الشعب الفلسطيني، وفرض العقوبات الاقتصادية[30].

2. الحسم في غزة:

ما إن تحولت الاشتباكات المتنقلة والمتقطعة إلى عملية عسكرية واسعة، انتهت بسيطرة حماس على قطاع غزة، وانفرط على إثرها عقد حكومة الوحدة الوطنية، حتى "انحازت" إيران إلى جانب حماس. ولم يصدر عن أي من مسؤوليها، خلافاً لمواقف حكومات عربية، ما يشير إلى إلقاء تبعة ما حصل على الحركة. لكن المسؤولين الإيرانيين تحدثوا كثيراً عن الوحدة الوطنية في مواجهة العدو الصهيوني. وحاولت إيران بعد سيطرة حماس على القطاع مباشرة، الإسهام في احتواء تداعيات ما حصل عبر الدعوة إلى الحوار. فجاء بعد أيام قليلة إلى دمشق مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية، محمد رضا باقري Mohammad Reda Baqeri (السفير السابق في سورية)، وأجرى سلسلة لقاءات مع قادة المنظمات الفلسطينية، شملت وفوداً من حماس، والجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت عباس زكي[31]. وأوضح عضو المكتب السياسي لحماس محمد نصر أن باقري "متفهم لموقف الحركة"، وأن ما أوصل الأمور إلى هذا الحدّ هو "الرفض المستمر لنتائج الانتخابات وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني". وأكد باقري خلال اللقاء "أن طهران مع الوحدة الوطنية، وضرورة توحيد الصفوف لمواجهة الاحتلال، ... وأن بلاده تقف إلى جانب الكفاح العادل للشعب الفلسطيني"[32].

تعرضت إيران بعد ما جرى في غزة لاتهام مباشر من الخارجية المصرية بالمسؤولية عن ما فعلته حماس. وهذا يمثل بحسب ما رأى وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط "تهديداً للأمن القومي المصري؛ لأن غزة على مرمى حجر من مصر"[33]. وقد نفى باقري في لقائه مع الفصائل في دمشق هذا الاتهام، كما نفى ذلك الناطق باسم الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني قائلاً: "إن إيران أيدت منذ البداية إجراء المباحثات بين المجموعات الفلسطينية، أي بين حماس وفتح، وساندت اتفاق مكة. وإن طهران دعمت تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في فلسطين". واتهم المتحدث باسم الخارجية الإيرانية الولايات المتحدة و"إسرائيل" بالدور الرئيسي في الاشتباكات بين الفلسطينيين، معتبراً أنه من المؤسف أن بعض الدول العربية "تتجاهل هذا الموضوع وتوجه الاتهام إلى الدولة التي تعبّر عن أفضل المواقف بشأن القضية الفلسطينية"[34].

إيران أيضاً أطلقت مواقف مختلفة تؤكد دعمها لحكومة هنية، تارة عبر احترام نتائج الانتخابات الديموقراطية، ورفض الاقتتال الداخلي "الذي يضرّ بأهداف الفلسطينيين الثورية"[35]؛ وتارة أخرى بالتصريح، كما قال نائب وزير الخارجية الإيراني مهدي مصطفوي Mehdi Mostafavi "إن تشكيل حكومة طوارئ فلسطينية مخالف للديموقراطية، ويزيد من حدة التوتر السياسي في فلسطين المحتلة"[36].

كما ذهب الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى حدّ وصف حكومة الطوارئ بـ"المرتهنة"، كما نقلت وكالة الأنباء الإيرانية، معتبراً "أن الدول العظمى هي التي أقالت الحكومة التي اختارها الشعب الفلسطيني، وشكلت هذه الحكومة المرتهنة". وأضاف "أن عهد ترهيب الدول وإذلالها قد ولى، ولا تظنوا أنه في إمكانكم الاجتماع في مدينة واتخاذ قرار والقول بأن ملف القضية الفلسطينية قد أُغلق"[37]. لكن إيران وعلى الرغم من انحيازها إلى حكومة حماس، واتهامها لحكومة الطوارئ، لم تتخلَّ عن فكرة الدعوة إلى الحوار، في طهران، لوضع نهاية للأزمة الفلسطينية الداخلية، كما أشار إلى ذلك رئيس مجلس الشورى غلام علي حداد عادل Gholamali Haddad Adel، الذي أعاد التأكيد في الوقت نفسه على أن "المعيار الرئيسي ينبغي أن يكون أصوات الفلسطينيين الذين اختاروا حماس، التي تقود الحكومة الشرعية في الأراضي الفلسطينية"[38].

الإصلاحيون بدورهم أدلوا برأيهم فيما جرى في غزة وفي الحلّ المقترح. فبعث الرئيس السابق محمد خاتمي Mohammad Khatami، رئيس مؤسسة حوار الثقافات والحضارات، رسالتين منفصلتين إلى الرئيس محمود عباس، وإلى رئيس الوزراء المُقال إسماعيل هنية، دعا فيهما "إلى حلّ المشاكل العالقة عبر الحوار، والتفاهم"[39]. كما أعلن خاتمي استعداده الشخصي "للتوسط بين الفصائل الفلسطينية لتبديد العراقيل أمام الحوار"، وذلك بعد اجتماعه في طهران مع كل من السفير الفلسطيني صلاح الزواوي، وممثل حركة حماس أبو أسامة عبد المعطي، حرصاً على "نبذ التفرقة

والتمسك بالوحدة الفلسطينية".

وبعد لقائه في دمشق عدداً من قادة الفصائل الفلسطينية في شكل جماعي وثنائي حضّ الرئيس الإيراني أحمدي نجاد على تجنب الخلاف ونبذ التفرقة، و"ضرورة حلّ المشاكل بالحوار... لأن المستفيد الوحيد هو العدو". كما نقل عن الرئيس الإيراني قوله: "إن الدفاع عن المقاومة الفلسطينية من واجبات إيران... وإن الفتنة بين حماس وفتح هي من صنع إسرائيل"[40].

واستناداً إلى خلفية الموقف الإيراني المتعاطف مع حركة حماس، وعلى الرغم من الدعوات إلى المصالحة والحوار، خصوصاً في ظلّ رفض الرئيس الفلسطيني هذا الحوار قبل العودة إلى ما قبل "الانقلاب"، الذي حصل في غزة؛ طالب السفير الإيراني لدى الأمم المتحدة، منصور الصادقي، في كلمته في اجتماع مجلس الأمن المخصص لمناقشة قضايا الشرق الأوسط، بالتصدي لجرائم الاحتلال الصهيوني، مشدداً على أنه "لا يمكن شطب حماس من الساحة السياسية، بل إن المحاولات التي تستهدف حماس مآلها إلى الفشل"[41].

إلا أن إيران، وفي تحول لافت في سياستها الخارجية، لم تكتفِ بإطلاق المواقف المؤيدة أو الداعية إلى الحوار بين الفلسطينيين، بل أراد وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي Manouchehr Mottaki إشراك الجانب العربي في محاولة تسوية الأزمة. فقام بالاتصال بأمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، داعياً الجامعة إلى "إبداء التحرك اللازم في هذا الإطار". ونقلت الخارجية الإيرانية في بيانها "أن موسى أبلغ متكي أنه على اتصال مع الفصيلين الفلسطينيين فتح وحماس لحثهما على الحوار"[42]. كما وحرص وزير الخارجية الإيراني على نفي تورط بلاده في هذه الأحداث، متمنياً على موسى "ضرورة إبلاغ هذا الموقف إلى الدول الأعضاء في الجامعة العربية"[43].

في هذه الأثناء لم يتوقف الرئيس الإيراني أحمدي نجاد عن إطلاق التصريحات والمواقف في مختلف المناسبات، ضدّ الكيان الصهيوني، "حامل لواء العدوان والاحتلال، وهو لواء الشيطان... وفي طريقه للانهيار والزوال"[44]، وأنه "لا يمكنه أن يواصل حياته"[45]، وتعهد بـ"مواصلة الكفاح حتى تحرير كامل فلسطين، وتكرار طرح التساؤلات بشأن محرقة اليهود"[46]. وطالب نجاد الأمم المتحدة بالتصدي لجرائم الكيان الصهيوني ضدّ الفلسطينيين، والبحث عن حلول لعودة اللاجئين من دون شروط مسبقة إلى ديارهم، وإجراء انتخابات حرة بمشاركة الفلسطينيين كافة، بمن فيهم المسلمون والمسيحيون واليهود لتقرير مصير ومستقبل بلدهم السياسي[47]. كما دعا نجاد الإسرائيليين إلى "البحث عن مكان آخر غير الأراضي الفلسطينية"[48].

وفي هذه الأثناء أيضاً، وُجِّه الاتهام إلى إيران بأنها عرضت على الولايات المتحدة منذ سنة 2003 (فترة حكم الإصلاحيين) وقف مساعدتها إلى حزب الله وإلى حركة حماس. ففي تقرير لتلفزيون الـ"بي بي سي" البريطاني أُشير إلى أن إيران اقترحت في رسالة سرية إلى الإدارة الأمريكية، عبر الممثلية

السويسرية في طهران، قبول المبادرة العربية للسلام، وإقناع حماس وحزب الله بوقف العمليات ضدّ المدنيين في "إسرائيل"؛ مقابل إبطال الولايات المتحدة لكل العقوبات ضدّ إيران، والاعتراف بحقها في امتلاك تكنولوجيا نووية وبيولوجية وكيميائية سلمية بدون قيود، والاعتراف بمصالح إيران المشروعة في المنطقة، ... والتوقف عن محاولات الإطاحة بالنظام. وهذا ما أطلقت عليه بعض المصادر الأمريكية "الصفقة الكبرى"، التي عرض تفاصيلها في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 2007 برنامج فرونت لاين الأمريكي FRONTLINE، وذكر فيها أن متشددي الإدارة (خصوصاً ديك تشيني Dick Cheney) رفضوه في ذلك الوقت[49].

في مقابل هذه الاتهامات أكدت إيران بلسان أحد المسؤولين في وزارة الخارجية "أنها لم تقدم أي عرض بإنهاء تعاونها مع حزب الله وحركة حماس"، كما قال محمد تاجيك Mohammad Tajik عضو لجنة الدفاع في البرلمان الإيراني إن تقرير الـ"بي بي سي" لا يخلو من الأوهام؛ "لأننا لا يمكن أن نتنازل عن قيمنا وثوابتنا... وإن المساعدات التي تقدمها إيران لتلك الحركات لا تبغي من ورائها إلا مصلحة واحدة هي مصلحة الإسلام"[50].

3. مؤتمر أنابوليس للسلام:

أطلقت إيران سلسلة من المواقف والتصريحات، وبلسان أكثر من مسؤول من المواقع كافة، ضدّ هذا المؤتمر الذي عُقِد في الولايات المتحدة قبيل انصرام العام 2007. وتلاقت هذه المواقف عند توقع "الفشل المحتوم" لهذا المؤتمر. و"عدم فائدته للشعب الفلسطيني"، و"دعمه للصهاينة المحتلين". وإذا كانت طهران ترفض الاعتراف "بالكيان الصهيوني" ويؤكد رئيسها منذ مجيئه على حتمية زوال هذا الكيان، فمن الطبيعي ألا يلقى هذا المؤتمر، الذي سيجتمع فيه العرب على طاولة واحدة مع الإسرائيليين، أي ترحيب من العاصمة الإيرانية. وقد سبق لإيران أن أعلنت رفضها "المبادرة العربية للسلام"؛ لأنها تعترف في جوهرها بـ"إسرائيل"، وتدعو إلى التطبيع معها.

في مطلع شهر آذار/ مارس 2007، وفي أثناء زيارة الرئيس الإيراني إلى المملكة السعودية، اضطرت الأجهزة الإيرانية المعنية إلى نفي تأييد أحمدي نجاد للمبادرة العربية للسلام، بعدما تردد أنه وافق عليها بحسب وكالة الأنباء السعودية "لأنها تنصّ على تطبيع العلاقات مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي الفلسطينية المحتلة". وتميز موقف الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني في هذا السياق بدعوته الولايات المتحدة إلى دور متوازن، والتخلي عن الدعم المطلق للحكومة الإسرائيلية، إذا أرادت تحقيق استقرار في المنطقة، وحلّ كل الأزمات فيها. معتبراً أن عدم قيام دولة فلسطينية وعودة اللاجئين تشكل أكبر تهديد للسلام في المنطقة[51]. في حين أطلق الرئيس أحمدي نجاد مواقف متلاحقة ضدّ "أنابوليس" رأى فيها "أن هدف رعاة هذا المؤتمر ربط كل الأنظمة العربية بالكيان الصهيوني، لكن من شأن اتحاد الدول المسلمة في المنطقة إحباط كل

هذه المخططات"[52]. وأبلغ في اتصال هاتفي مع العاهل السعودي الملك عبد الله "أنه كان يأمل بألا يسجل اسم السعودية ضمن المشاركين في مؤتمر أنابوليس، وأنه أكد أن الدول العربية يجب أن تتنبه للمؤامرات والخدع الصهيونية"[53]. ونسبت وكالة الأنباء الإيرانية "إرنا" Islamic Republic News Agency (IRNA) إلى أحمدي نجاد قوله "ما دام لم يحضر الممثلون الحقيقيون للشعب الفلسطيني والفصائل الفلسطينية ولن يُعترف بأقل ما يمكن من الحقوق ومطالب هذا الشعب؛ فإن هذا الاجتماع ومئات الاجتماعات المماثلة ستكون غير مجدية".

ودعا الرئيس الإيراني إلى إجراء استفتاء بين شعوب الدول العربية المشاركة في هذا المؤتمر لكي يعرفوا "هل شعوبهم كانت تؤيد المشاركة في هذا الاجتماع أم ترفضه"[54].

أما المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي فأكد بعد اعتباره أن "الفشل" هو المتوقع من المؤتمر، أن "يقظة الشعب الفلسطيني المرتبطة بيقظة الأمة الإسلامية وخاصة الشعب الإيراني، ستحول دون تحقيق الأهداف المشؤومة للإدارة الأمريكية من هذا المؤتمر"[55].

هكذا أجمع المسؤولون الإيرانيون على إدانة انعقاد المؤتمر وتوقعوا له الفشل، ورفضوا أهدافه التي لن تحقق شيئاً للشعب الفلسطيني، ولن تجلب للعرب سوى الاعتراف بـ"إسرائيل" من دون أن يحصلوا منها على أي شيء سوى "استئناف التفاوض"!.

وتردد أن إيران ستعقد مؤتمراً موازياً تدعو إليه القوى الفلسطينية الرافضة لعملية التسوية و"أن قادة الفصائل سيأتون إلى طهران، وأن كل الأحزاب الفلسطينية التي تناضل لتحرير بلادها ستشارك في هذا المؤتمر"[56]. لكن ما حصل بعد ذلك هو انعقاد مؤتمر في دمشق وليس في طهران في 2008/1/23، ضمّ الفصائل الفلسطينية كافة، باستثناء حركة فتح ومن يمثل السلطة الفلسطينية. وقد ندد خلاله المجتمعون بعملية التسوية، وشددوا على خيار المقاومة.

بجانب الرفض المبدئي لمؤتمر أنابولس، الذي لن يعني سوى تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"؛ كان لدى إيران مخاوف إضافية من انعقاده تتجاوز "السلام في المنطقة" إلى استهدافها هي مباشرة. فقد كتبت جريدة نيويورك تايمز The New York Times أن الهدف الحقيقي لمؤتمر أنابوليس هو "وقف النفوذ الإقليمي المتزايد لإيران والتطرف الإسلامي". ورأت أنه على الرغم من التشكيك الكبير في قدرة الفلسطينيين والإسرائيليين على التوصل إلى اتفاق سلام نهائي، فإن هناك ارتياحاً كبيراً في أوساط العديد من الدول العربية المشاركة في المؤتمر؛ لأن الولايات المتحدة عادت إلى مسيرة "المعركة الأكبر والأهم لكسب عقول المسلمين وقلوبهم". وفي الإطار نفسه نقلت الجريدة عن أحد مستشاري الفريق الفلسطيني المفاوض قوله "إن العرب ذهبوا إلى أنابوليس، ليس لأنهم يحبون اليهود أو حتى الفلسطينيين، لقد جاؤوا لأنهم يحتاجون إلى تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة ضدّ إيران". الجريدة نفسها تحدثت عن "غيوم القلق العميق التي تحوم فوق أنابوليس،

خوفاً من بروز إيران الشيعية وغير العربية مع برنامجها النووي وحلفائها الناجحين في جنوب لبنان والعراق والأراضي الفلسطينية"[57].

ومن جهته رأى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز أن المشاركة الكبيرة للدول العربية في أنابوليس، سببها التهديد الذي تمثله إيران للمنطقة. وأكد بيريز "أن إيران، بسياستها المتشددة والمثيرة للخوف والتهديد، هي السبب في ذلك"[58].

ولم تكن إيران بطبيعة الحال، متفاجئة من محاولات تحويل مؤتمر أنابوليس إلى "تحالف عربي – أمريكي" ضدها. فقد سبق ذلك، ومن خلال زيارات المسؤولين الأمريكيين إلى المنطقة، تركيز على أولوية "الخطر الإيراني" بدلاً من الخطر الإسرائيلي.

لكن المؤتمر يريد في الوقت نفسه الشروع في تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، فتفقد إيران مبرر سياستها المتشددة تجاه القضية الفلسطينية. ولهذا ينتقد كريم سجاد بور Karim Sadjadpour في الـ"هيرالد تريبيون" International Herald Tribune newspaper، في 2007/8/3، الإعلان الأمريكي عن بيع ما قيمته 20 مليار دولار للحلفاء العرب؛ "لمكافحة هيمنة وسطوة إيران في الشرق الأوسط". لأن نفوذ إيران المتنامي لا يتعلق بقوتها العسكرية المثيرة أو إنفاقاتها (تنفق المملكة العربية السعودية أربع مرات أكثر من إيران). وإنما يتعلق باستخدامها للقوة الداعمة للميليشيات على امتداد المنطقة لإضعاف وتدمير القوة الشديدة للولايات المتحدة و"إسرائيل" المتفوقتان بشكل هائل... خصوصاً وأن النتائج الانتخابية القوية لحماس في فلسطين، والإخوان المسلمين في مصر، وحزب الله في لبنان، والشيعة في العراق...، جعلت طهران تشعر بأن "أصدقاءها الإسلاميين قد فازوا بمعركة كسب عقول وقلوب المنطقة"[59].

إذن ثمة تطابق في تقديرات معدِّي مؤتمر أنابوليس وأهدافهم، في عزل حماس وإيران في وقت واحد، حتى يتقدم المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، وتشعر الدول العربية بمتانة تحالفها مع الولايات المتحدة في مواجهة "الخطر الإيراني". وهذا ما عبّرت عنه مجموعة الأزمات الدولية "إنترناشونال كرايزس جروب" International Crisis Group (ICG) عندما كتبت، في 2007/11/20، "أن عزل حماس هو الدافع الرئيسي خلف عملية أنابوليس. فالولايات المتحدة وإسرائيل وفتح مقتنعون بأن مسألتي التقدم الإسرائيلي – الفلسطيني وتهميش الإسلاميين يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب"[60]. أما هدف إضعاف حماس وتهميشها، فشعرت واشنطن أن بإمكانها الوصول إليه من خلال تحريك ائتلاف قوي يشمل "إسرائيل" وما يسمى بالدول العربية المعتدلة. ويذكر التقرير أن مسؤولاً رفيعاً في الإدارة الأمريكية قال لمجموعة الأزمات: "نحن بحاجة للترويج لمسار سياسي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ لأن حماس لا تهزم عسكرياً، وإنما سياسياً

فقط". ولعل ما سيجري لاحقاً في مطلع العام الجديد (2008) من حصار شديد لقطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس، يؤكد خطة العزل والتهميش وتحميل الحركة، ومن يساندها (إيران) "في التطرف"، مسؤولية تجويع الشعب الفلسطيني، وعدم تزويده بالوقود في ظل شتاء قارس.

خلاصة:

وفي الوقت الذي أيدت فيه إيران حماس، ورفضت تحميلها مسؤولية ما جرى في القطاع لم تتردد في الدعوة إلى الحوار لنزع فتيل الأزمة بين الفلسطينيين. لكن إيران كانت حاسمة في رفضها مؤتمر أنابوليس، الذي يستهدف التطبيع وعزل حماس، وجعل إيران خطراً بدلاً من "إسرائيل". وفي الوقت الذي كانت فيه إيران تخوض "معارك" الدفاع عن "برنامجها النووي السلمي"، ويذهب رئيسها للمشاركة في قمة مجلس التعاون الخليجي بعد أيام قليلة على اجتماع أنابوليس، لنزع أوهام "الخطر الإيراني"، لم تتوقف عن دعواتها إلى تأييد "الممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني". لأن "إسرائيل" لن تدوم، على حدّ قول الرئيس أحمدي نجاد.

كشفت أحداث العام 2007 أن الولايات المتحدة و"إسرائيل"، ستستمران في محاولة عزل حماس وإضعافها بالوسائل العسكرية والسياسية كافة، وستحاولان الأمر نفسه مع إيران. ولا شكّ أن تحقيق أي تقدم أمريكي – إسرائيلي على واحدة من الجبهتين سيكون له تداعيات سلبية على الجبهة الأخرى. لكن تقرير الاستخبارات الأمريكية في نهاية العام 2007، الذي ينفي ضلوع إيران في برنامج نووي عسكري سري[61]، أبعد عنها، من حيث المبدأ، شبح الضربة العسكرية الأمريكية المفترضة. وجعل الضغوط عليها والتهديد بالعقوبات أكثر صعوبة. مما يعني أن الضغوط ستذهب باتجاه حركة حماس بشكلٍ أكثر قوة وشدة. وقد بيّن الحصار ثم الضربات العسكرية اللاحقة أن الهدف هو إضعاف حماس، بعد الفشل في إضعاف حزب الله سنة 2006، على أمل أن تستعيد واشنطن المبادرة في الشرق الأوسط قبل انتهاء ولاية الرئيس بوش، وتقدم إلى حلفائها ما عجزت عنه ولم تتمكن منه في السنوات السابقة (إضعاف حركات المقاومة والمعارضة). لكن ردود الفعل الشعبية على حصار غزة، واقتحام معبر رفح، ثم المواجهة البطولية العسكرية في مطلع سنة 2008 ستبين أن مشروع الحصار ليس بالسهولة التي يتوقعها البعض ويتمناها البعض الآخر.

في حين أن ردود الفعل الشعبية الفلسطينية، والعربية، وحتى الدولية منذ حصار غزة في مطلع العام 2008، جعلت "إسرائيل" هي التي تتراجع عن تهديداتها بحسب بعض المعلقين الإسرائيليين.

الرئيس عباس يصافح رئيس الوزراء الماليزي، في أثناء زيارة له لماليزيا في 2007/10/20. (رويترز)

مصافحة مشتركة بين الرئيس عباس، والرئيس التركي عبد الله غول، والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، بعد لقائهم في القصر الرئاسي في أنقرة، في 2007/11/13. (رويترز)

قدمت إيران دعماً قوياً لحماس ولتيار المقاومة. خالد مشعل يصافح الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، في أثناء زيارة له لإيران، في 2007/3/6. (أ ف ب)

حاولت إندونيسيا في النصف الأول من سنة 2007 لعب دور إيجابي في كسر الحصار السياسي والاقتصادي الغربي ضدّ الحكومة التي تقودها حماس. وزير الخارجية الإندونيسي حسن ويراجودا، وإلى جانبه خالد مشعل وموسى أبو مرزوق، في صورة التقطت في دمشق في 2007/2/4. (أ ف ب)

رابعاً: باكستان

ظلّ الرأي العام الباكستاني دائماً معادياً لـ"إسرائيل"، ومؤيداً للفلسطينيين والعرب، إلا أن الحكومة والمخابرات الرسمية الباكستانية سعت في السنوات الأخيرة للاتصال بـ"إسرائيل" لأسباب عديدة، منها تبريد العلاقات الإسرائيلية مع الهند، والتقرب إلى اللوبي اليهودي الأمريكي كوسيلة للتقرب إلى الولايات المتحدة، وضمان استمرار الدعم الأمريكي. في المقابل نقلت "إسرائيل" رسائل إلى باكستان عبر أمريكا بأنها لا تنوى مهاجمة المنشآت النووية الباكستانية، كما قدمت باكستان تطميناً إلى الدولة العبرية بأنه لا يجب عليها القلق من البرنامج النووي الباكستاني، وأن باكستان لن تنقل التكنولوجيا النووية إلى دولة أخرى[62]. يرى البعض أن تحالف باكستان القوي مع أمريكا هو الذي يقيها من هجوم إسرائيلي محتمل على منشآتها النووية. وقالت جريدة معاريف الإسرائيلية، في آب/ أغسطس 2007، إن "إسرائيل" ترى باكستان النووية أشد خطراً من إيران النووية، وذلك بسبب إمكانية سقوط هذا السلاح الباكستاني في أيدي عناصر متطرفة[63].

لا تقتصر العلاقات الباكستانية الإسرائيلية على اللقاءات السياسية بل تعدتها للتنسيق الأمني المشترك؛ ففي كانون الثاني/ يناير 2007 كشفت جريدة المنار الفلسطينية عن لقاء بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت وبين مسؤول أمني باكستاني في العاصمة الصينية، وأكدت المنار أن هذا اللقاء تمّ في إطار التعاون والتنسيق الأمني القائم بين "إسرائيل" وباكستان[64].

يبدو أن التطورات السياسية الباكستانية الداخلية انعكست على العلاقة مع "إسرائيل"؛ فالتنافس الشديد بين القيادات الباكستانية استُغِلّ في تطوير العلاقة مع "إسرائيل"، فقد أعرب قادة باكستانيون متعاقبون، مثل بينظير بوتو Benazir Bhutto ونواز شريف Nawaz Sharif والجنرال برويز مشرف General Pervez Musharraf عن استعدادهم للاعتراف بـ"إسرائيل"، وإقامة علاقات دبلوماسية معها، إلا أن ردّ الفعل الشديد على الشارع الباكستاني عقب كل تصريح من هذا النوع حال دون ترجمة هذه الأقوال إلى أفعال.

وفي ظلّ توقف عملية السلام في أثناء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، أعرب الرئيس مشرف عن استعداده للتوسط بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وقال "لو تمّ قبولي كوسيط محايد من جميع الأطراف، فمن المؤكد أنني أستطيع أن ألعب دوراً كبيراً". وأبدى مشرف رغبته في زيارة "إسرائيل" واللقاء مع القيادات الإسرائيلية. وقد قال مارك ريغف Mark Regev، المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية، رداً على هذه التصريحات "نعتقد أن الدول الإسلامية المعتدلة مثل باكستان يمكن أن يكون لها دور هام في تعزيز السلام بالشرق الأوسط"[65]. وعلى خلفية دعوة مشرف للوساطة بين "إسرائيل" والفلسطينيين تمّ عقد لقاء بين سفيري "إسرائيل" وباكستان الدائمين لبلديهما في الأمم المتحدة[66].

إلا أن هذا الاقتراح لم يجد قبولاً لدى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي؛ فقد رفضت حركتا حماس والجهاد الإسلامي هذه المبادرة من الرئيس مشرف، باعتبارها لا تخدم القضية الفلسطينية، بل ستجلب المزيد من التراجع للقضية الفلسطينية. كما رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الوساطة الباكستانية[67].

ومن جهة أخرى، فإن رئيسة الوزراء السابقة، بينظير بوتو (التي اغتيلت في راولبندي يوم 2007/11/27) كانت قد عادت إلى باكستان بعد تطمين أمريكا و"إسرائيل" بأنها ستقيم علاقات دبلوماسية مع تل أبيب في حال وصولها إلى الحكم[68]. وقال رئيس وزراء "إسرائيل" إيهود أولمرت عقب موتها إنه كان يرى أنها ستكون "رأس جسر للعلاقات مع العالم الإسلامي"[69]. كما صرح الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، أنه قد حصلت عدة فرص التقى فيها بوتو، وأن بوتو عبرت في تلك اللقاءات عن اهتمامها بما يحصل في "إسرائيل". وقال بيريز إن بوتو أبدت رغبة في زيارة "إسرائيل" عندما تعود إلى السلطة في باكستان. وأضاف بيريز أن بوتو كانت امرأة شجاعة، لم تخفِ آراءها أبداً، ولم تعرف الخوف، وخدمت شعبها بشجاعة[70].

أما على صعيد العلاقة الباكستانية الفلسطينية؛ فقد استمرت باكستان في دعوتها لتكاتف الجهود لتوحيد الشعب الفلسطيني. كما انتقدت وزارة الخارجية الباكستانية أحداث غزة التي وقعت في حزيران/ يونيو 2007، ورأت باكستان أن هذا القتال عمَّق الهُوّة بين فتح وحماس، وقاد إلى إعلان الرئيس محمود عباس حالة الطوارئ[71].

خامساً: دول إسلامية أخرى

سعت "إسرائيل" منذ انطلاق عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في نهاية العقد الأخير من القرن الماضي، إلى بناء جسور التعاون بينها وبين العديد من الدول الإسلامية. وقد حظيت منطقة جنوب شرق آسيا باهتمام الكيان الإسرائيلي ومنها إندونيسا؛ فقد قام رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين Yitzhak Rabin بزيارة إندونيسيا في تشرين الأول/ ديسمبر 1993[72]، وكان أول رئيس وزراء إسرائيلي يزور أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان. وتبادلت إندونيسيا و"إسرائيل" بعد ذلك الوفود والزيارات؛ حيث زار الرئيس الإندونيسي الأسبق عبد الرحمن وحيد Abdurrahman Whahid "إسرائيل" في سنة 1994، وعين وحيد منذ ذلك الوقت عضواً في المجلس التنفيذي لمعهد بيرس للسلام The Peres Center for Peace. وفي أيلول/ سبتمبر من العام 2000 قام شمعون بيريز بزيارة سرية إلى إندونيسيا التقى خلالها بوزير الخارجية الإندونيسي علوي شهاب Alwi Shihab، ثم التقى في اليوم التالي بالرئيس وحيد. ومن الجدير بالذكر أن هذه الزيارة أتت قبل يوم من زيارة الرئيس ياسر عرفات إلى إندونيسيا؛ حيث صادف تبني إندونيسيا الموقف

الإسرائيلي فيما كان عالقاً من قضية القدس في المفاوضات آنذاك[73].

شهدت سنة 2007 جولة جديدة من الزيارات الإسرائيلية إلى إندونيسيا، وإن كانت ليست على المستوى الرسمي، إلا أنها لا تقل أهمية عن سابقاتها، ففي نيسان/ أبريل 2007 شارك وفد من الكنيست الإسرائيلي في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في إندونيسيا، وقد برر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإندونيسية كريستيارتو ليجوو Kristiarto Legowo هذا الأمر بالقول "الحكومة الإندونيسية ليست من يدعوهم، إنه الاتحاد البرلماني الدولي"[74]. وعلى إثر ذلك قامت منظمات دينية وأحزاب سياسية إندونيسية بتنظيم سلسلة فعاليات شعبية احتجاجاً على هذه الدعوة، وقال رئيس المجلس الشعبي الاستشاري الدكتور هدايت نور واحد Hidayat Nur Wahid "إن دعوة وفد الكنيست لزيارة إندونيسيا، حتى وإن كان من منظمة دولية وليس من جهة إندونيسية، يعتبر استهتاراً بمشاعر ملايين الإندونيسيين الذين يرفضون إقامة أي نوع من العلاقات مع الكيان الصهيوني". من جانبه دعا نائب رئيس البرلمان الإندونيسي سوترجو سوريوجورتنو Sutarjo Suryoguritno إلى فرض عزلة دولية على أعضاء الكنيست الإسرائيلي احتجاجاً على الأعمال العدوانية التي تنفذها "إسرائيل" ضدّ الفلسطينيين، ومن ضمنها اعتقال رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز الدويك وزملائه[75]. وأمام موجات الاحتجاج والرفض التي قامت في إندونيسيا، ألغى الكنيست الإسرائيلي مشاركة الوفد في فعاليات المؤتمر، بحجة التكاليف الباهظة المترتبة على حماية أعضاء الوفد[76].

وفي منتصف حزيران/ يونيو 2007 استضافت جزيرة بالي الإندونيسية مؤتمراً لزعماء دينيين يهدف جزئياً للردّ على مؤتمر دعمته إيران في سنة 2006 شكك في حدوث المحرقة اليهودية. ضمّ المؤتمر الذي عقد تحت رعاية مؤسسة "ليب فور أول" Lib For All Foundation ومقرها الولايات المتحدة، و"متحف التسامح" Museum of Tolerance (MOT) التابع لمركز سيمون ويزنتال Simon Wiesenthal Center (SWC)، زعماء من مختلف الديانات إلى جانب ناجين من المحرقة. وخلال المؤتمر قال الرئيس الإندونيسي الأسبق عبد الرحمن وحيد، الذي يرعى مؤسسة "ليب فور أول" إن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، الذي وصف المحرقة، بأنها "أسطورة" إنه يزيف التاريخ، وأضاف وحيد "لقد زرت متحف محرقة أوشفيتز [Auschwitz Holocaust Museum] وشاهدت كثيراً من الأحذية للقتلى في أوشفيتز، لذلك فإنني أعتقد أن المحرقة قد حدثت"[77].

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2007 نظم مركز سيمون ويزنتال برنامجاً لوفد من علماء مسلمين إندونيسيين لمدة أسبوع للمشاركة في احتفالات عيد الأنوار اليهودي. كما زار الوفد مستوطنتي سيديروت Sderot وكريات شمونة Kiryat Shmona، إضافة إلى زيارة حائط البراق (حائط

المبكى). ووصف مدير مركز ويزنتال أعضاء الوفد الذي زار "إسرائيل" بأنهم مسلمون ولكنهم ليسوا متعصبين، وقال "يجب أن لا نفترض أن جميع رجال الدين المسلمين هم من أتباع حركة حماس"[78].

وعلى صعيد العلاقات الفلسطينية الإندونيسية؛ فقد سعت إندونيسيا في مطلع سنة 2007 لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه حركة حماس، بهدف دفعها إلى اتخاذ مواقف معتدلة تقترب من قبول الشروط الدولية. وفي 2007/2/4 التقى وزير الخارجية الإندونيسي حسن ويراجودا Hassan Wirajuda برئيس المكتب السياسي لحركة حماس في دمشق، وأبلغه استعداد جاكرتا لاستضافة لقاء لرأب الصدع بين حماس وفتح. كما أكد ويراجودا على دعم بلاده تشكيل حكومة وحدة وطنية، واحترام نتائج الانتخابات، ورفض الحصار، ودعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة[79].

ومع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في آذار/ مارس 2007 أعلنت إندونيسيا عن تأجيل المؤتمر الذي كانت ترجو إندونيسيا منه أن يكون "جسراً بين حماس والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة حتى يكون هناك فهم أفضل لحماس في الغرب". وقال وزير خارجية إندونيسيا في مؤتمر صحفي بعيد تشكيل حكومة الوحدة "حقيقة إن حماس فازت في انتخابات ديموقراطية أجريت سلمياً وبنزاهة تظهر أنه ليس بمقدور أحد الانتقاص من وجود حماس"[80]. وفيما يتعلق بالأزمة السياسية التي نشبت بعد حسم حركة حماس في قطاع غزة، وما ترتب عليه من إعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ، أكدت إندونيسيا أهمية توافق الأطراف الفلسطينية على إيجاد مخرج للأزمة، مشيرة إلى أن البرلمان الفلسطيني لم يصادق على حكومة الطوارئ[81].

أما في الجانب الماليزي، فلم يختلف الموقف العام في سنة 2007، حيث أيدت الحكومة الماليزية تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية؛ ففي أثناء زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس لماليزيا في 2007/3/4، دعا رئيس الحكومة الماليزية عبد الله بدوي المجتمع الدولي إلى تأييد حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، كما طالب برفع الحصار السياسي والمالي المفروض على الحكومة الفلسطينية[82]. كما أكد وزير خارجية ماليزيا سيد حامد البار Syed Hamid Albar على أنه لا يحقّ لـ"إسرائيل" فرض أي شروط للتعامل معها، وأضاف البار أنه ينبغي حمل "إسرائيل" على قبول هذه الحكومة[83]. كما حذرت ماليزيا إثر أحداث حزيران/ يونيو 2007 حركتي فتح وحماس من أنّ الاقتتال بينهما سيُضعِف الدولة الفلسطينية نفسها. وقال عبد الله بدوي "إنّه في الوقت الذي كنّا نأمل أن نرى فيه رسوخ التضامن والوحدة بين الفلسطينيين لمواجهة التحدّيات تجاههم، إذا بهم يقتلون بعضهم البعض". وأكّد بدوي أنّه بدون التضامن والوحدة فإنّ الفلسطينيين سيكونون ضعفاء لا يستطيعون مواجهة العدو[84].

خاتمة

بقدر ما كان هناك حالة استبشار وأمل في العالم الإسلامي من اتفاق مكة، بقدر ما كان هناك بعد ذلك حالة إحباط ونفور بسبب الفلتان الأمني، وتمزق الصف الفلسطيني، وأحداث قطاع غزة. ولم تُحدث سنة 2007 فرقاً كبيراً عن السنوات السابقة، في سلوك العالم الإسلامي تجاه قضية فلسطين. وظلت عملية التفاعل مع القضية دون المستوى المطلوب سياسياً واقتصادياً وإعلامياً؛ وكان للانقسام الفلسطيني دوره في تراجع الدعم الرسمي والشعبي.

في سنة 2007 تعاملت حكومة العدالة والتنمية بحذر أكبر مع الشأن الفلسطيني؛ إذ إنها كانت معنية باجتياز عدد من الاستحقاقات الداخلية، وعلى رأسها الانتخابات النيابية والرئاسية. ولذلك كانت ترغب في تحييد أية ضغوط أمريكية – إسرائيلية محتملة ضدها، من خلال تحسين العلاقات معهما أو على الأقل عدم استثارة غضبهما. وهو ما فتح المجال للجانب الإسرائيلي لتطوير علاقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية مع تركيا. وشكلت زيارات أولمرت وبيريز لتركيا علامات فارقة في سنة 2007، خصوصاً مع إتاحة الفرصة للرئيس الإسرائيلي بإلقاء كلمة في البرلمان التركي. غير أن تركيا حاولت أن توازن الصورة، ولو قليلاً، من خلال استضافتها غير الرسمية لمؤتمر القدس، ومن خلال اللجنة التركية التي حققت في الانتهاكات الإسرائيلية عند باب المغاربة في المسجد الأقصى.

واستمرت إيران في سياستها الداعمة لحماس وحكومتها، وتأييدها لحكومة الوحدة الوطنية، وتفهّمها للحسم العسكري الذي قامت به حماس في قطاع غزة. غير أن إيران حافظت على علاقاتها الدبلوماسية مع الرئاسة الفلسطينية، ودعت إلى حل الخلافات عن طريق الحوار والتفاهم. وفي الوقت نفسه رفضت مؤتمر أنابوليس للسلام واعتبرته حلقة في سلسلة التآمر على القضية الفلسطينية. وبذلك، انسجمت إيران مع نفسها ومع سياستها الخارجية العامة، في الوقت الذي كانت تحاول فيه أن تواجه بحذر ومهارة التحديات الشائكة المتعلقة بملفها النووي، وبدورها الإقليمي خصوصاً في العراق والخليج ولبنان.

وشهدت سنة 2007 تراجعاً في الانشغال الباكستاني بالشأن الفلسطيني، وبروداً في الحماس الرسمي تجاه تطوير العلاقات مع "إسرائيل"؛ وذلك نتيجة الانكفاء الباكستاني على الشأن الداخلي المليء بالاضطرابات، والمنشغل بالاستحقاقات الانتخابية، وبإعادة ترتيب الخريطة السياسية الباكستانية. بينما تقدمت إندونيسيا بخطوات سياسية خجولة في التفاعل مع القضية الفلسطينية مدفوعة بحالة شعبية يتصاعد فيها التعاطف مع فلسطين، ويتزايد فيها نفوذ الحركة الإسلامية. ولعل ذلك كان سبباً في سعي الخارجية الإندونيسية لرأب الصدع بين فتح وحماس، والقيام بمحاولة لم تنجح في عقد مؤتمر دولي تشارك فيه حماس.

لم تنجح "إسرائيل" في تحقيق أية اختراقات حقيقية في العالم الإسلامي؛ لكن الفلسطينيين أنفسهم لم ينجحوا أيضاً في تحقيق تغييرات حقيقية في دعم قضيتهم، وفي فكّ الحصار عن شعبهم في الداخل. ولعل أولى خطوات النجاح الفلسطيني هو أن يرتب الفلسطينيون بيتهم الداخلي ويوحدوا أنفسهم وجهودهم في برنامج وطني، يستطيع أن يتعامل بفعالية مع المخزون الاستراتيجي الهائل الذي يمثله العالم الإسلامي.

هوامش الفصل الرابع

1 **الوطن**، السعودية، 2007/1/15.
2 **الحياة**، 2007/1/9.
3 منظمة المؤتمر الإسلامي، 2007/1/27، انظر:
http://www.oic-oci.org/oicnew/topic_detail.asp?t_id=213&x_key=
4 منظمة المؤتمر الإسلامي، 2007/2/9، انظر:
http://www.oic-oci.org/oicnew/topic_detail.asp?t_id=331&x_key=
5 عرب 48، 2007/3/18، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=43850
6 **الدستور**، 2007/5/30.
7 منظمة المؤتمر الإسلامي، 2007/6/21، انظر:
http://www.oic-oci.org/oicnew/topic_detail.asp?t_id=455&x_key=
8 **الخليج**، 2007/6/28.
9 منظمة المؤتمر الإسلامي، 2007/9/20.
10 منظمة المؤتمر الإسلامي، 2007/8/10.
11 **الخليج**، 5-2007/2/25.
12 **الأهرام**، 2007/2/23.
13 See: Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country – 2007 .
14 حول زيارة أولمرت إلى تركيا، انظر: محمد نور الدين، "أولمرت يبدأ زيارته المؤجلة لتركيا: فلسطين والطاقة والأرمن... وجثة كوهين"، **السفير**، 2007/2/15؛ وعرب 48، 2007/2/15؛ وانظر أيضاً: محمد نور الدين، "لاعبا الكرة أولمرت وأردوغان يتبادلان الأهداف... والخدمات،" **السفير**، 2007/2/17.
15 *Radikal* newspaper, Turkey, 17/2/2007, see: http://www.radikal.com.tr
16 Emin Aydin, Report: Israeli Work Risks Destroying Jerusalem's Islamic Assets, *Today's Zaman* newspaper,16/11/2007, in:
http://www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=detay&link=127193;
وانظر أيضاً: عرب 48، 2007/12/17؛ وجريدة القدس العربي، لندن، 2007/11/30.
17 *Radikal*, 11/11/2007.
18 *Today's Zaman*, 13/11/2007.
19 عبد اللطيف مهنا، "بروفة تركية!،" **الحقائق**، 2007/11/18؛ وانظر أيضاً:
Today's Zaman, 14/11/2007; and *Haaretz*, 13/11/2007.
20 حول المعلومات السابقة عن أنابوليس انظر: محمد نور الدين، "تركيا و"أنابوليس" بين حماس باباجان وتشاؤم الصحافة،" **السفير**، 2007/11/28.
21 *Radikal*, 28/11/2007.
22 انظر: **الوطن**، السعودية، 2007/10/24؛ وانظر أيضاً:
Today's Zaman, 24/10/2007.
23 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/12/12 ؛ و *Today's Zaman*, 12/12/2007.
24 **الخليج**، 2008/1/23.
25 **السفير**، 2008/1/23.
26 **عكاظ**، 2007/2/11.
27 **السفير**، 2007/2/8.
28 *Time* magazine, U.S., 13/3/2007.
29 **الحياة**، 2007/6/16.
30 **الحياة**، 2007/6/18.
31 **السفير**، 2007/6/25.

32 **الحياة**، 2007/6/25.
33 **السفير**، 2007/6/25.
34 **السفير**، 2007/6/25.
35 جريدة **النهار**، بيروت، 2007/6/17.
36 **الخليج**، 2007/6/19.
37 **الدستور**، 2007/6/27.
38 **الدستور**، 2007/6/27.
39 **الخليج**، 2007/6/28.
40 **الحياة**، 2007/7/20.
41 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/8/31.
42 **الخليج**، 2007/6/29.
43 **الأخبار**، بيروت، 2007/6/29.
44 جريدة **الرأي**، الكويت، 2007/8/19.
45 سي إن إن، 2007/9/13.
46 **الحياة**، 2007/10/6.
47 **الخليج**، 2007/12/1.
48 **الغد**، 2007/8/5.
49 انظر: بي بي سي، 2007/1/18، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6277000/6277327.stm
50 **البيان**، 2007/1/19.
51 **الحياة**، 2007/5/20.
52 **الرأي**، الكويت، 2007/11/21.
53 **السفير**، 2007/11/27.
54 **الأخبار**، بيروت، 2007/11/29.
55 جريدة **اللواء**، بيروت، 2007/11/27.
56 **الشرق الأوسط**، 2007/11/28.
57 **القدس العربي**، 2007/11/29؛ وانظر أيضاً: *The New York Times* newspaper, 28/11/2007.
58 **الشرق الأوسط**، 2007/11/28.
59 Karim Sadjadpour, "The wrong way to contain Iran," *International Hirald Tribune* newspaper, Paris, 3/8/2007, in: http://www.iht.com/articles/2007/08/03/opinion/edsadja.php
60 International Crisis Group (ICG), The Israeli-Palestinian Conflict: Annapolis and After. للاطلاع على النص العربي انظر: http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5174&l=6
61 Mark Mazzetti, U.S. Finds Iran Halted Its Nuclear Arms Effort in 2003, *The New York Times*, 4/12/2007, in: http://www.nytimes.com/2007/12/04/world/middleeast/04intel.html?_r=2&oref=slogin&oref=slogin; see also: Paul K. Kerr, Nuclear, Biological, and Chemical Weapons and Missiles: Status and Trends, CRS, Report For Congress, 20/2/2008, in: http://fpc.state.gov/documents/organization/101793.pdf
62 أحمد الغريب، "كيف ترى مراكز الأبحاث الإسرائيلية مستقبل العلاقات بين إسلام أباد وتل أبيب؟،" **السياسة**، 2007/6/18.
63 "إسرائيل تعتبر باكستان النووية أشد خطراً من إيران"، **النهار**، 2007/8/29.
64 جريدة **المنار**، القدس، 2007/1/12.
65 رويترز، 2007/4/21.
66 **الدستور**، 2007/4/27.
67 **القدس العربي**، 2007/4/24؛ **والدستور**، 2007/4/27.
68 "بوتو تغري أمريكا بعلاقات مع إسرائيل"، **الخليج**، 2007/12/8.
69 "أولمرت: كنت أرى في بوتو رأس جسر للعلاقات مع العالم الإسلامي"، **الخليج**، 2007/12/29.

70 عرب 48، 2007/12/27.
71 وكالة وفا، 2007/6/17.
72 انظر: إسلام أون لاين، 1999/12/20، في:
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath-20-12/alhadath-2.asp
73 إسلام أون لاين، 2001/1/26، انظر: http://hiedge.org/Arabic/news/2001-01/27/article9.shtml
74 **الأيام**، البحرين، 2007/4/21.
75 الجزيرة نت، 2007/4/25.
76 **القدس العربي**، 2007/4/21.
77 رويترز، 2007/4/12.
78 إيلاف، 2007/12/14.
79 **الحياة**، 2007/2/6.
80 رويترز، 2007/3/26.
81 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/20.
82 **الخليج**، 2007/3/5.
83 **الشرق**، ، 2007/3/20.
84 وكالة وفا، 2007/6/17.

The Palestinian Strategic Report 2007

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، والذي يصدر للعام الثالث على التوالي. وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية.

يتميز التقرير بأن معلوماته محدّثة حتى نهاية 2007، وأنه قد قام بإعداده نخبة متميّزة من الأساتذة المتخصصين.

وعلى الرغم من حالة الانقسام المؤسفة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وعلى الرغم من سخونة العديد من المواضيع وحساسيتها، فإن مركز الزيتونة حرص على الالتزام بخطّه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون هذا التقرير إضافة جادّة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-25-6
9 789953 500256

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net